الفصل الثانى

الصناعة والمجتمع المحلى

أولا ـ الصناعة وتماسك المجتمع المحلى

(أ) المجتمع المحلى من الناحية المثالية، جماعة مترابطة تمام الارتباط بفضل اشتراك أفرادها فى مجموعة من التصورات والقيم المشتركة . ولكل منهم مركز اجتماعى خاص به ودور محدد يجب أن يؤديه، ويدركون جميعاً أنهم متماسكون كالبنيان المرصوص وأنهم ينتمون جميعاً لجماعة واحدة . ويرجع هذا الارتباط من ناحية أخرى إلى وجود مجموعة من المصالح الاقتصادية المنسجمة غير المتعارضة التى لا غنى لإحداها عن الأخرى ، وذلك لأن تقسيم العمل وهو من أهم خصائص المجتمع المحلى، يجعل كل فرد يعتمد فى أداء عمله على الأعمال التى يؤديها الأخرون . وهكذا يظل هذه المجتمع ويستمر فى الوجود بفضل اتحاد المصالح الاقتصادية من ناحية وبفضل العواطف المشتركة من ناحية أخرى[1] .

ويعتمد الفرد على المجتمع المحلى من الناحية الاقتصادية حيث يجد لنفسه وظيفة يكسب منها رزقه وحيث يحصل على الخدمات الضرورية التى يحتاج إليها . وإلى جانب هذه الوظيفة الاقتصادية يعمل المجتمع على حماية أفراده من الكوارث والنكبات ؛ مثل الحرائق والسرقات والأمراض . وفضلا عن ذلك يستطيع الفرد إشباع الكثير من حاجاته النفسية مثل حاجته إلى الشعور بالأمن لوجوده مع غيره من الأفراد ، كما يشبع حاجته إلى التقدير والاستجابة والحب. وبفضل وجود الإنسان فى المجتمع يدرك أن للحياة معنى وهدفاً يكرس له كل جهده وطاقته . كما يستطيع الفرد إنماء قدراته ومواهبه فضلا عن استغلالها ، وفى الواقع يعمل المجتمع المحلى على إشباع الكثير من الحاجات المادية والنفسية لأفراده .

---

(١) Ibid, p. 362.

وخصائص المجتمع المحلى فى العصور الوسطى، تشبه كثيراً خصائص المجتمع المحلى المثالى التى أشرنا إليها فالمراكز الاجتماعية محددة تحديداً دقيقا ، وهى مرتبة بعضها فوق بعض بصورة لا تتغير ولا تتبدل ، إلى جانب أن أفراده جميعا يؤمنون بعقيدة دينية واحدة ، كما أنهم يعتمدون على أنفسهم فى إشباع حاجاتهم الاقتصادية ولا يحتاجون إلى أية خدمات من خارج مجتمعهم الذى يعيشون فيه . وذلك لأن النظام السائد فى ذلك العصر هو نظام الإقطاع ، ويحكم كل مقاطعة أمير ، وتنتج كل ما هو ضرورى لإشباع حاجاتها الاقتصادية . ولكل فرد دور اقتصادى لا يتغير بسبب العرف والتقاليد ونظام تقسيم العمل . كما أن لكل فئة من الفئات الاجتماعية التى يتكون منها المجتمع دورها الخاص بها . وتشتمل هذه الفئات على الفلاحين والموظفين الذين يشرفون عليهم ، إلى جانب الجنود وصناع القرية كالحدادين والنجارين والبنائين . وذلك لأن الوضع المهنى للفرد وكذلك مركزه الاجتماعى كان موروثا وتتحكم فيه العلاقات الأسرية ، حتى إن ابن العبد يصبح عبداً وابن الحداد بالتالى يتدرب فى هذه المهنة ليصبح حداداً . وإلى جانب ذلك كان كل فرد فى المقاطعة ملزماً بتقديم بعض الخدمات للأمير مع دفع الضرائب له فى شكل سلع أو نقود. والأمير فى مقابل ذلك يعمل على حل الخلافات التى تنشب بين الأفراد ويعاقب المخطئين منهم . وفضلا عن ذلك كان يحمى المقاطعة من الغزو الأجنبى أو عصابات قطع الطرق[1] . ومن ناحية أخرى كانت الطوائف الحرفية السائدة فى ذلك المجتمع جماعات اجتماعية متماسكة ، حيث للعامل منزلة اجتماعية محددة ، وحيث يحصل على دخل ثابت وحيث يجد حماية من أحداث الحياة وفرصة للارتباط والاندماج مع زملائه من العمال . ونظام الطوائف الحرفية يجعل العامل مدركا أهمية عمله كما يجعله مسئولا عن أداء هذا العمل ، ومن ثم يجعله مدركا أهمية ذاته .

ولا تزال هذه المجتمعات المحلية المتماسكة موجودة فى الوقت الحاضر فى كثير من

---

(١) Broom & Selznick, op. cit., p. 927.

البلاد المتخلفة فى أفريقيا وغيرها . ويتكون المجتمع المحلى فى هذه الحالة من الجماعات القبلية أو القرابية، وينشأ بين أعضاء المجتمع الواحد علاقات المواجهة التى تستمر زمناً طويلا ، ولاينشأ بينهم وبين أعضاء المجتمعات الأخرى أية علاقة ولذلك يشعر الأفراد بالولاء نحو مجتمعهم ومن ثم يعتبرون كل الأشخاص الذين لاينتمون إلى المجتمع المحلى غرباء، وينظرون إليهم بعين الشك والريبة. حتى إذا كانت ثقافة المجتمع الذى ينتمى إليه هذا الشخص الغريب تشبه ثقافة المجتمع الأول وترتبط بها ارتباطا وثيقا . ومن ثم يبدو المجتمع المحلى الصغير وحدة صلبة مغلقة على نفسها، ولا تحدث الصور الرئيسية للتفاعل الاجتماعى إلا داخل الجماعة فقط[1].

(ب) ولكن عند ما قامت الصناعة فى البلاد الغربية تفككت الطوائف الحرفية ، كما تفككك أيضا المجتمع المحلى . فقد أدى انهيار المجتمع الإقطاعى ونشأة نظام الصناعة إلى هجرة العمال من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص العمل فى المصانع . وبذلك تخلصوا من عبودية الأرض وصاروا أحرارا . وصاحب ذلك تغيرات أخرى ؛ منها أن المركز الاجتماعى أصبح مكتسباً بعد أن كان موروثا . ومن ثم نشأت حياة اجتماعية جديدة تتناسب تماما مع الرأسمالية الصناعية واستمرارها وازدهارها كما حدثت تغيرات أخرى كانت ضرورية لهذه الرأسمالية الصناعية ، مثل استخدام العلم والتكنولوجيا فى عمليات الإنتاج والتوزيع ، وإقامة الأسواق الحرة وقيام التجارة العالمية وإنشاء المصانع كوحدات إنتاجية[2] .

وقد ترتب على إلغاء الحقوق والالتزامات الإقطاعية بين الأمير ومستأجرى الأراضى الزراعية أن أصبح العمال أحراراً فهم يتجهون إلى حيث توجد المشروعات الرأسمالية ، وقد أدت هذه الهجرات الداخلية إلى وجود جماعات ضخمة من العمال المعدمين الذين لا يملكون شيئاً سوى عملهم ، وبذلك

(1) Bert Hoselitz, "Main Concepts in the Analysis of the Social Implications of Technical Change," in Hoselitz and Moore, Industrialization & Society, UNESCO, 1963, pp. 12-13.

(2) Broom & Selznick, op. cit., p. 628

توافرت القوى العاملة اللازمة للرأسمالية الصناعية . ولما كانت هذه القوى العاملة تتكون من العمال الأحرار غير العبيد ، لذلك لم يكن المديرون والمنظمون مسئولين عنهم فهم لا يلتزمون بشيء مما كان يلتزم به الأمراء الإقطاعيون نحو الفلاحين . بل يستطيعون استخدام هؤلاء العمال والاستغناء عنهم تبعاً لما تتطلبه الصناعة .

وفى هذا النظام يستطيع العمال لأنهم أحرار ، العمل فى المكان الذى يحصلون منه على أكبر أجر ممكن وهم إلى جانب ذلك يستطيعون القيام بأنشطة متنوعة ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود التمييزات الطبقية الجامدة ، التى تحدد لكل طبقة نشاطا اقتصاديا خاصا بها ، كما أصبح الوضع المهنى للفرد يتحدد تبعا لما يختاره من عمل وما يكتسبه من تعليم وخبرة ومهارة ولا يتحدد تبعا للعوامل الوراثية . وبذلك أصبح تقسيم العمل معتمداً على المركز الاجتماعى المكتسب أكثر من اعتماده على المركز الاجتماعى الموروث ، الأمر الذى يتناسب تماماً مع تطور الرأسمالية الصناعية وتوسعها لهذين السببين .

١ ــ عندما تكون المهن متوارثة تقوم الأسرة بتدريب الفرد وإعداده للحياة المهنية ، ولكن فى نطاق محدود ، ومن ثم يكون عدد التخصصات قليلا ، ولكن تتطلب الصناعة عدداً غير محدود من الأعمال والتخصصات .

٢ ــ يتطلب التقدم التكنولوجى وهو من أهم خصائص الرأسمالية الفردية تقييد الشروط التى يجب أن تتوافر فيمن يشغل أية وظيفة . وبذلك ينشأ باستمرار وظائف جديدة تتطلب إعداداً وتدريبا خاصا ، ومن ثم لم يتطور التقدم التكنولوجى إلا على أساس الاهتمام بالمركز الاجتماعى المكتسب[1] .

(حـ) وفى أثناء تنمية المجتمعات المتخلفة فى الوقت الحاضر ، تتحرك الميول والنزعات القومية لتحطيم عزلة المجتمع المحلى لتجعل أعضاءه يندمجون فى المجتمعات المحلية الأخرى التى يضمها المجتمع القومى ويكونون مع أعضائها

---

(١) Ibid., pp. 628-629.

علاقات اجتماعية قوية ، غير أن الأشخاص ذوى المركز الاجتماعى المنخفض فى المجتمع المحلى هم الذين يميلون أكثر من غيرهم إلى التفاعل مع باقى أفراد وجماعات المجتمع . وذلك لأنهم يدركون مركزهم الاجتماعى المنخفض ويدركون فى الوقت نفسه أن الفرص متاحة أمامهم لكى يكسبوا المال والجاه ومن ثم يندمجون فى الحياة الاجتماعية الجديدة . أما الأشخاص من ذوى المركز الاجتماعى المرتفع فقد تزداد عزلتهم عن تلك المجتمعات ،وذلك لأنهم يدركون أن الأسس التى يقوم عليها مركزهم الاجتماعى المورث لم تعد قائمة ، وأن المجتمع الجديد يتطلب منهم الكثير من الجهد والصفات التى قد لا تتوافر فيهم . ولكن يحاول هذا المجتمع المحلى مقاومة امتصاص واحتواء المجتمع القومى له . وبذلك ينشأ الصراع على المستويات الاجتماعية والشخصية فى أثناء إحلال الولاء للمجتمع القومى محل الولاء للجماعة الصغيرة . وبرغم هذه المقاومة تتغير هذه المجتمعات المحلية فى كثير من النواحى . ومن بين هذه التغيرات أن الأسرة تفقد وظيفتها الاقتصادية فى المجتمع بسبب إنشاء المشروعات الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية ، التى يعمل بها أفراد من جماعات قرابية مختلفة .

ويترتب على ذلك أن العلاقات الاجتماعية بعد أن كانت تتكون داخل الجماعة القرابية الواحدة ، أصبحت تتعدى هذا النطاق وتتكون بين عدد من الجماعات القرابية المتباينة . وبالمثل لم يعد لأية قبيلة أو قرية أهمية أو قيمة عند هؤلاء الذين يندمجون فى المجتمع الكبير ، وذلك لأنهم تركوا قراهم التقليدية وهاجروا إلى المدن الكبيرة التى تضم أجناسا وقوميات متباينة . ومن ثم يتواجد داخل المدينة الواحدة عدة ثقافات تختلف كل منها عن الأخرى . ومن ناحية أخرى يتصل العمل فى القرية بالطبيعة وتتحكم فيه العوامل الطبيعية المختلفة . وبسبب تخلف هذه الشعوب من ناحية العلم والتكنولوجيا لا يستطيعون التحكم فى الطبيعة والسيطرة على العوامل التى تؤثر فى إنتاجهم . ولذلك يزداد تمسكهم بآلهة القبيلة أو القرية حتى تساعدهم فى التغلب على العقبات التى يواجهونها فى أثناء عملية الإنتاج الزراعى . أما فى المدينة فيستطيع الإنسان بفضل التقدم العلمى

والتكنولوجى التحكم فى كمية العمل ونوعه ، ولا يتحكم فى ذلك آلهة القبيلة أو القرية ، ومن ثم لا يتمسكون بها فى بيئتهم الجديدة . وفضلا عن ذلك يفقد الرؤساء التقليديون سلطتهم على الأفراد الذين هاجروا إلى المدينة ، كما لا يستطيعون رعاية هؤلاء الأفراد . ومثال ذلك أن الفرد عندما يريد أن يتزوج تقدم له جماعته القرابية ما يحتاج إليه من مهر ، الأمر الذى يجعله لا يقبل على الزواج إلا بموافقتها . أما عند ما يعمل فى المدينة فإنه يستطيع الحصول على المال ومن ثم يستطيع دفع المهر . وهو فى هذه الحالة لا يحتاج إلى مساعدة جماعته القرابية ، ويترتب على ذلك أنه لا يحتاج إلى الخضوع للسلطة التقليدية . كما وأن الضبط الاجتماعى فى المدينة يتم بواسطة القانون والأجهزة الرسمية المختلفة التى تعمل على تنفيذه . وذلك لأن الضبط الاجتماعى لا يمكن أن يتحقق بالوسائل غير الرسمية أى عن طريق العادات والتقاليد والعرف وغير ذلك نظراً لوجود عدد من الثقافات المتباينة إلى جانب كبر حجم المدينة . وكل هذا يؤدى إلى وجود أنواع من الصراع داخل وخارج هذا المجتمع المحلى الصغير كما فى الهند حيث يظهر الصراع داخل الطوائف بينها وبين بعضها ، وكما فى أفريقيا حيث ينشأ الصراع بين السلطات المركزية وبين رؤساء القبائل .

فالشعور الوطنى القوى الذى يسود كثيراً من البلاد التى تقوم بعملية التصنيع هو الأيدولوجيا الرئيسية وراء عملية التغير الاجتماعى التى تؤدى بالمجتمعات المحلية الصغيرة إلى أن تصبح مجتمعات متغايرة بعد أن كانت متجانسة ؛ ولكن إلى جانب هذا الشعور الوطنى توجد عمليات أخرى مرتبطة بالتنمية وتؤدى إلى القضاء على عزلة المجتمع المحلى . ومن بين هذه العمليات التخصص وإدخال البيروقراطية فى العمليات الحكومية والإنتاجية . وبذلك يأتى الهجوم على عزلة المجتمع المحلى من جهات متعددة . ولا يستطيع أن يصمد أمام قوة هذه العوامل[1] .

(ه) وقد تكاتفت عدة عوامل أخرى على اختفاء المجتمع المحلى التقليدى

(1) Brst Hoselitz, op. cit., pp. 13-14.

وظهور المجتمعات الحضرية الصناعية . ومن بين هذه العوامل طبيعة القوى العاملة التى يتطلبها التصنيع . إذ تتطلب الصناعة قوى عاملة ذات قدرة على الحركة والانتقال من مكان إلى مكان ، أى قوى عاملة لا ترتبط بمكان معين أو شخص محدد . وتنشأ هذه الخاصية التى لا بد وأن تتسم بها القوى العاملة من أن الصناعة تنتقل من مكان لآخر فى أى وقت من الأوقات للاستفادة من الموارد الطبيعية ومصادر القوى المحركة والأسواق ، ولذلك يجب أن ينتقل العمال مع الصناعات التى يعملون بها أينما سارت وأينما حلت وإلا تعطل الإنتاج ، وإلى جانب ذلك تتطلب الصناعة انضباطاً صارماً دقيقاً قد يكون من المستحيل تحقيقه دون قوى عاملة ليس لها أى مصدر للدخل سوى العمل بالصناعة ، وليس لها روابط بأية جماعة مثل العائلة الممتدة ، فلا توجد إلا الرابطة التى تربطها بالمصنع ، ولكن المجتمع المحلى المترابط ترابطا قويا يوفر شروطا أخرى تخالف تماما الشروط الضرورية لقيام الصناعة . فهو يوفر فرصا اقتصادية بديلة للتى يوفرها المصنع ويتدخل فى تنقل العمال من مكان لآخر عن طريق روابطه الاجتماعية القوية . ويبدو أن الصناعة على الأقل فى مرحلة النمو السريع — لا تتناسب كلية مع وجود المجتمع المحلى بالمعنى التقليدى لأن هذا المجتمع لا يتناسب مع تحقيق حافز الربح ، إذ تسعى الصناعة سريعة النمو إلى الحصول على أكبر قدر من الإنتاج ولا يرجع هذا إلى حافز فرد أو آخر ، ولكنه ضرورة وظيفية لا بد منها لكى تنمو الصناعة وتزدهر حيث لا توجد وسائل أخرى تساعد الصناعة على هذا النمو السريع ، فإن كان ولا بد من الحصول على أكبر قدر من الأرباح فإنه يجب إلغاء كثير من الروابط الهامة فى المجتمع المحلى وهى الروابط التى تربط الفرد بقريته أو قبيلته أو جماعته القرابية ، ثم إن الصناعة ذات النمو السريع يجب أن تعامل العمال كأداة من أدوات الإنتاج ، ولكن اعتبار العمال على أنهم أدوات ، أى استخدامهم بأقل أجور ممكنة وعندما تدعو الحاجة إليهم فحسب يتضمن علاقات اجتماعية تخالف تماماً العلاقات الاجتماعية الموجودة فى المجتمع المحلى التقليدى . فالعلاقات الاجتماعية

التى تنشأ بين الإدارة والعمال علاقات لا شخصية ومؤقتة ووسيلة لهدف لا تتفق إلا مع المصلحة الشخصية ، بينما العلاقات الاجتماعية فى المجتمع المحلى علاقات شخصية ودائمة تقريباً . وبذلك قضت الصناعة على المجتمع المحلى التقليدى .

ويرجع العامل الثانى الذى أدى إلى سوء تكامل المجتمعات المحلية التقليدية إلى أن الصناعة أوجدت تفاوتا كبيراً فى الثروات والشعور بالأمن ومستويات المعيشة وأسلوب الحياة ، إذ أصبح لأصحاب المصانع والمديرين والعمال المهرة وغير المهرة ثقافات منفصلة عن بعضها ومستويات معيشة متباينة ومصالح متباعدة إن لم تكن متعارضة . والواقع كان التباين الاجتماعى والاقتصادى فى العصور الوسطى كبيراً . ولكن هذا التباين كانت تفرضه وتحدده التقاليد التى استمرت زمنا طويلا ومن ثم كان الأفراد يتقبلونه إلى حد ما . أما الصناعة فقد نشأت فى وقت حديث نسبيا ولم تتمكن بعد من خلق تقاليد جديدة تتناسب مع ظروف الحياة الناشئة ، وترتب على ذلك أن اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية يصاحبها غالبا الشعور بالظلم الذى يهدم وحدة وتماسك المجتمع الصناعى والذى يؤدى إلى سوء تكامله .

أما العامل الثالث فيرجع إلى أنه عندما تنشأ الصناعة بأحد المجتمعات المحلية ، لا تكتفى باستخدام العمال الموجودين به ولكنها تلجأ إلى استخدام أفراد آخرين من المجتمعات الأخرى . وترتب على ذلك أن يضم المجتمع المحلى الواحد رجالا ونساءً من أجناس وديانات وأصول سلالية متعددة أى أنهم ينتمون إلى ثقافات متباينة . وهذا التباين فى الثقافات يقضى على التجانس والانسجام والوحدة التى يتميز بها المجتمع المحلى ، لأن العلاقات بين هذه الجماعات تتصف بسوء الفهم والشك المتبادل . ولذلك عند مقارنة المجتمع الحضرى الصناعى بالمجتمع المحلى التقليدى نجد أن المجتمع الأول يتميز بالتنوع والتباين وبمدى هذا التنوع والتباين ، وذلك لأن البناء الاجتماعى للمجتمع المحلى التقليدى بسيط نسبياً ، بينما يتكون المجتمع الحضرى من جماعات وطبقات وقوميات وأجناس وديانات وهيئات مختلفة تتواجد كلها بجوار بعضها ،

وقد تتواجد فى بعض الأحيان بعضها فوق بعض . ومن ناحيه أخرى يتميز المجتمع المحلى التقليدى بوجود عدد قليل من الأدوار المحددة تماماً ، لكن يوجد فى المجتمع الحضرى عدد غير محدود من الأدوار الاجتماعيه ولا يقف الأمر عند هذا الحد لأن مايميز هذين المجتمعين عن بعضهما أن الأدوار فى المجتمع الحديث منفصلة ومنعزلة عن بعضها تماما ؛ فالرجل فى أسرته يؤدى مجموعة من الأدوار ، وهو فى عمله يؤدى مجموعة ثانية من الأدوار ، وهو فى نقابته العمالية أو المهنية يؤدى مجموعة ثالثة من الأدوار ، وهو أخيراً مع جيرانه أو أقاربه يؤدى مجموعة رابعة من الأدوار ، وهذه الأدوار مستقلة عن بعضها . وهو على سبيل المثال لا يتصل بزملائه أو رؤسائه فى العمل إلا عندما يؤدى الأدوار التى لا بد وأن يؤديها ، أى أن العلاقات الاجتماعية جزئية وليست كلية[1] . وهذا بخلاف ما يحدث فى المجتمعات التقليدية .

وتقوم الصلات الاجتماعية فى المجتمع الحديث غالبا على أساس الكفاءة أى على أساس المنزلة الاجتماعية المكتسبة بدلا من المنزلة الاجتماعية

---

(١) إذا عاش المرء فى مجتمع محلى صغير ومنعزل عن غيره من المجتمعات فإنه لن يعرف سوى عدد من الأفراد يقل كثيراً عن عدد الأفراد الذين يعرفهم لو عاش فى مدينة . ولكن هؤلاء الأفراد الذين يعرفهم فى المجتمع التقليدى إنما يعرفهم معرفة كاملة ووثيقة ولمدة طويلة من الزمن . غير أن الفرد فى المدينة ولو أنه يعرف عدداً كبيراً من الأفراد إلا أنه يعرفهم بصورة سطحية وجزئية ، أى أنه لا يعرفهم إلا من خلال دور واحد من الأدوار التى يؤدونها فى الحياة . ولكى نوضح ذلك نقارن بين عامل البريد فى المدينة وعامل البريد فى القرية . ففى المدينة عامل البريد رجل مجهول بالنسبة لسكان المدينة ، ولا يعرفون عنه إلا أنه يوزع الخطابات فى الصباح وقلما يراه أحد . ولا يعرفون عنه أية معلومات أخرى فلا يعرفون اسمه وعنوان منزله وأسرته وهواياته . وهو بالنسبة لهم كتاب مغلق لم يفتحه أحد ولم يقرأ صفحاته أحد . ولكن سكان القرية يعرفون كل شىء عن عامل البريد ، فهم يعرفون اسمه وحياته الأسرية وأسماء أولاده وأخواته وحتى أسماء أقاربه . أى أنهم يعرفون كل شىء عنه وعن شخصيته ، ويتفاعلون معه على هذا الأساس .

المتوارثة[١] ، ويتفاعل الأفراد معاً من أجل الوصول إلى أهداف ذاتية أنانية خالصة . ولايحكم المجتمع على أفراده على أساس شخصياتهم ، بل على أساس كفاءتهم فى أداء الأدوار ، إذ أن المهم ليس ماهو الشخص أى أصله وحسبه ونسبه ، ولكن المهم ما يستطيع هذا الشخص أن يفعله . أى يهتم المجتمع المحلى الحضرى الحديث بإتقان الشخص للعمل الذى يؤديه والاعتبارات التى تدعوه للقيام بهذا العمل .

ولا يوجد فى الحياة الحضرية المعاصرة على خلاف الحياة فى المجتمع المحلى التقليدى — سوى القليل من القيم والمفهومات المشتركة . وقد تكون الأشياء المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد أموراً سطحية مثل البدع والتقاليع والأذواق والأزياء ، ولما كانت هذه الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تقوم على أساس من القيم المشتركة حيث يوجد عدد كبير من الجماعات ذات الثقافات المتباينة . لذلك يجب أن تتوافر وسائل أخرى لتحقيق الضبط الاجتماعى والنظام تتمثل فى القوانين ورجال الشرطة ونظام القضاء ، بينما الوسائل المتبعة فى المجتمع التقليدى هى العرف والتقاليدوالعادات الشعبية وقواعد العرف .

وقد ترتب على انقسام الأدوار وانفصالها عن بعضها فى المجتمع المحلى الحديث إلى جانب عدم وجود نسق من القيم المشتركة ضعف وحدة وتماسك المجتمع المحلى الحديث ، بينما تتميز المجتمعات المحلية التقليدية بوحدتها وتماسكها. وعلى ذلك تضعف الروح المعنوية فى المجتمع المحلى الحديث كما يقل الفخر والاعتزاز به والولاء له والشعور بالمسئولية عن خدمته ، ولكن قد يشعر المرء

---

(١) فى المجتمع التقليدى تقوم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات على أساس أنهم يعرفون بعضهم بعضا معرفة كاملة وثيقة . ويكون الحكم على الفرد على أساس ما يرثه عن أسرته . أما فى المجتمع الحديث ليس المهم ماورثه الفرد وإنما المهم ما اكتسبه من تعليم وتدريب وثروة وغير ذلك ، وتتم العلاقات على أساس هذ الحكم الذى يصدره الأفراد عليه من خلال بعض الرموز المرئية الظاهرة مثل الملابس الرسمية والممتلكات المادية وغيرها .

بالولاء نحو أسرته أو نقابته العمالية أو وطنه ولكن نادراً ما يتعدى ولاء المرء أكثر من هذه الجماعات لأن المدينة واسعة ومعقدة ، ولا يعرف المرء إلا القليل فيها . وهذا النقص فى وحدة وتماسك المجتمع إلى جانب النقص فى شعور الأفراد بالمجتمع المحلى ينعكس فى الصورة المادية للمدينة العصرية ، إذ تضم المدينة الصناعية عدداً كبيراً من المبانى والمراكز التجارية والأحياء المتخلفة والأحياء النظيفة والأحياء التى تقع فى وسط المدينة والضواحى البعيدة ويمكن أن يتواجد داخل هذا المركب أنواع من التناقضات ، ولكن هذا الاضطراب فى التماسك يتوافق مع الصناعة التى كانت السبب فى نشأته ووجوده .

فالمجتمع المحلى الحضرى الصناعى ليس مجتمعا محليًّا بالمعنى التقليدى إذ ينقص هذا المجتمع نسق من القيم المشتركة والشعور بالاتفاق بين الفرد وزميله وبين الفرد نفسه أى أنه ينقصه الوحدة والتماسك إذ تتكون المجتمعات المحلية الصناعية من أفراد منعزلين عن بعضهم أو جماعات منعزلة عن بعضها ، وفى هذه الظروف تظهر علاقات سوء التنظيم الاجتماعى والشعور بالإحباط وعدم الشعور بالأمن والقلق واليأس والجرائم والبلطجة والدعارة والانتحار[1] . ومع ذلك ليست الحياة الحضرية حياة شاذة غير سوية ، بل إنها طبيعية لأنها من ناحية تشبع حاجات سكان المدن ومن ناحية أخرى قد تكون بعض النواحى فى الحياة الحضرية ضرورة وظيفية لوجود المجتمع الصناعى ، لأن الصناعة تعتمد على تقسيم العمل الذى يفصل الأفراد عن بعضهم فصلا دقيقاً على أساس التكنولوجيا والقوة والملكية . وبذلك لا يمكن أن توجد الصناعة فى مجتمع محلى يتمسك بنسق واحد من القيم . فالمجتمع الذى ينفصل فيه الأفراد عن بعضهم هو الذى يتوافق مع التصنيع ، وتزدهر الصناعة فى المجتمع إذا كانت الأدوار منقسمة والعلاقات الاجتماعية غير شخصية . وقد لعب الإحباط والقلق وعدم الشعور بالأمن دوراً هامًّا فى حفز الرجال والنساء ودفعهم للقيام بالمهام

(1) Schneider, op. cit., p. 368.

التى يتطلبها المجتمع الصناعى[١] .

(هـ) وبرغم ماأدت إليه الصناعة من سوء تكامل المجتمعات المحلية التقليدية إلا أن أى مجتمع محلى فى الوقت الحاضر لا يستطيع الاستغناء عن الصناعة كى يتمكن من إشباع حاجات أفراده وجماعاته ، حتى إنه عند ما يقوم أى نشاط صناعى فى مجتمع من المجتمعات تدور حوله الكثير من أنشطة هذا المجتمع ويتضح ذلك بصفة خاصة فى المدينة ذات الصناعة الواحدة ، وقد وصف كوترل Cottrell أحد المجتمعات المحلية الذى تتحكم فى حياته السكك الحديدية لأنها الصناعة الرئيسية به[٢] . فبعد أن اختارت إحدى الشركات منطقة معينة لبناء ورشة للسكك الحديدية قامت حول هذه الورشة مدينة ذات طابع خاص إذ انتقل العمال إلى هذه المنطقة لكى يعملوا وانشأوا المنازل لسكنهم والمدارس لتعليم أبنائهم ولتربيتهم كى يصبحوا عمالا مثلهم . وإلى جانب هؤلاء العمال المتزوجين هاجر إلى هذه المدينة بعض العمال غير المتزوجين ،ولذلك أنشئت الفنادق من أجلهم . واحتاج كل هؤلاء العمال إلى ملابس وأدوات خاصة بالعمل ومن ثم قامت المحلات التجارية . وإلى جانب ذلك بدأ المجتمع المحلى بتوفير ما يحتاجه السكان من الخدمات الاقتصادية والترويحية والدينية والسياسية، وفضلا عن ذلك هاجرت إليه رؤوس الأموال الحكومية والخاصة لاستثمارها فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى مما أدى إلى ازدهار الحياة فى المدينة . ولكن تطورت صناعة قاطرات السكة الحديد فأصبحت تسير بالديزل بعد أن كانت تسير بالبخار ، لذلك قامت الشركة بهدم الورشة ولم تعد توفر ما كانت تقدمه من خدمات . وترتب ذلك أن هجر العمال مساكنهم وبدأو ينفقون ما ادخروه من أموال وانخفضت أسعار السلع وساد الكساد وأغلقت الكنيسة أبوابها ،ولم يعد الأبناء يتدربون فى صناعة السكك الحديدية، وهاجر الشبان إلى أماكن أخرى بحثا عن فرص للعمل ، ولكن بقى كبار السن فى المدينة ، أما السكان من

---

(١) Loc. cit.

(٢) Miller & Form, op. cit, p.. 792

متوسطى العمر فقد فقدوا وظائفهم كرؤساء عمال وكان عليهم إما أن يتعلموا مهارات جديدة أو يصبحوا عالة على المجتمع . واستمرت الهجرة من المدينة حتى أصبحت تعرف باسم مدينة الشبح Ghost City . وكان على المجتمع أن يبحث عن أساس اقتصادى آخر ولكنه لم يوفق .

غير أن هناك مدناً أخرى مرت بمثل تلك الظرف ولكنها كانت أحسن حظاً وذلك مثل مدن شمال ميتشيجان فى الولايات المتحدة الأمريكية . فبعد أن انقطع ما كان يرد لها من الأخشاب التى تقطع من الغابات ، وجدت أساساً اقتصادياً آخر تعتمد عليه فى حياتها مثل السياحة وزراعة الحدائق وصناعة السفن ، ولكن كان عليها أن تتكيف مع الأوضاع الجديدة ، غير أن التكيف أمر صعب لأن المجتمع لا يستطيع أن يغير من خصائصه إلا ببطء . ولا شك أن المجتمع يستمر فى الوجود طالما يستطيع تقديم الخدمات التى يحتاجها السكان . ووجود الصناعة أمر ضرورى لتوفير هذه الخدمات . وتتضح أهمية هذا الأساس الاقتصادى مثلا بالنظر إلى الكويت ، لقد كان المجتمع الكويتى يعتمد على صيد اللؤلؤ من البحر وعلى الاشتغال بالتجارة ؛ إلا أن ماحدث من توسع فى صناعة اللآلىء جعل صيد اللؤلؤ من البحر نشاطا غير مربح ، غير أن بعد اكتشاف البترول فى الكويت أصبح هو الأساس الاقتصادى للمجتمع والذى تدور حوله كل الأنشطة الأخرى . وبذلك أمكن للدولة تقديم الكثير من الخدمات لم يكن من الممكن توفيرها من قبل .

غير أن المصنع لا يسيطر على الحياة الاقتصادية للمدينة فحسب ، بل يمتد تأثيره إلى نواحى أخرى متعددة . فقد أوضحت الدراسة التى قام بها لويد وارنر وزملاؤه عن مدينة جونسفيل Jonesville أن المصنع يسيطر فعلا على المدينة سيطرة اقتصادية ، إذ أن ٧٠٠ من ٢٠٠٠ من أفراد القوى العاملة فى المدينة يعملون فى المصنع الوحيد بها ، ورغم ذلك عندما يتحدث سكان المدينة عن هذا المصنع قلما يشيرون إليه على أساس الاعتبارات الاقتصادية وحدها ولكنهم يتحدثون عنه على أساس اعتبارات أخرى ، وهى الاعتبارات الأخلاقية وعن

مكانه فى حياة المدينة فهم يتكلمون عن قوة هذا المصنع فى فعل الخير والشر فى حياة جونسفيل .

وتؤثر القوة الاقتصادية والاجتماعية للمصنع فى كل ناحية من نواحى حياة المجتمع المحلى . فكل إنسان يحاول معرفة قوة المصنع ؛ فرجال السياسة ينتظرون مدير المصنع ليعرفوا منه ما يفكر فيه كما يبحث زعماء المدينة وقادتها عن المدير ليجيب لهم عن بعض الأسئلة مثل « هل ستزداد فئات الضرائب لتحسين مستوى التعليم فى المدارس ؟ هل سيكون القسيس فلانا أم علانا ؟ هل المصنع سيساعد بعض المشروعات الأخرى فى المدينة ؟ هل ستقام صناعات جديدة فى المدينة ، وتنافس المصنع فى الطلب على العمال ؟ فهم يريدون معرفة ما يفكر فيه المدير وعادة يخبرهم بهذا التفكير .

ويذهب الفتيان والفتيات إلى مدرسة جونسفيل حتى يتخرجوا من المدرسة الثانوية ثم يلتحق الكثير منهم بالمصنع كعمال ويقضون الجزء الباقى من حياتهم فيه . وحتى الصبيان الذين كانوا يعملون فى المزارع يبحثون هم أيضا عن مستقبلهم فى المصنع ويتساءلون هم وأصدقاؤهم وأقاربهم عما إذا كان المصنع مكانا طيبا ليعمل فيه الإنسان ، وعما إذا كان الإنسان يستطيع التوافق معه والترقى فيه . وتختلف اتجاهات الزوجات نحو المصنع فزوجات العمال الجدد ينتابهن القلق لأن أزواجهن يحصلون على دخول ضئيلة وليس أمامهم الفرص الكافية للترقى والتقدم الاقتصادى وتقول إحداهن « عندما تعمل فى المصنع لا تستطيع أن تتقدم أو تترقى ، ولكن تظل على حالك دون أية خطوة إلى الأمام » . ولكن زوجات العمال القدامى وهم الأكبر سنا يتحدثن عن قلقهن الدائم عن صحة العمال وسعادتهم ، ويتكلمن عن المدير وتصرفاته كما لو كان أبا لكل العمال . وقد لا يحصل أزواجهن على كثير من المال ، ولكن لكل منهم وظيفة ، وهم موضع اهتمام ورعاية المصنع حتى فى أوقات الكساد .

وبذلك يختلف الناس فى جونسفيل وينقسمون ويتخذون مواقف خلقية مختلفة عندما يتحدثون عن المصنع وأصحابه وما يقوم به وما لا يقوم به من

أجل جونسفيل . غير أن عدد الذين يعارضون سياسيات المصنع يفوق كثيراً عدد الذين يقفون إلى جانبه . إذ يعتقد بعض الناس أن جونسفيل سعيدة الحظ لأن بها مثل هذا المصنع الذى ساهم فى ازدهار المجتمع ، فالمدير له « نفوذ طيب » وقد ساعد المجتمع المحلى — ولكن يرى أناس آخرون أن المصنع ولو أنه قام بالكثير من الأعمال من أجل المدينة واستمرت أبواب العمل مفتوحة حتى فى أوقات الكساد ولكنه لا يدفع أجوراً كافية ولا يستطيع الرجل العيش بهذا الأجر البسيط فضلا عن إعالة أسرة . ثم إنه يوجد أناس آخرون يعبرون عن نوع آخر من العداء نحو المصنع فهم يقولون دائما إنه مصنع وادل Waddel . ووادل هذا هو المدير ، ولو أنهم يعرفون جميعاً أنه « مجرد موظف ، مثل أى موظف آخر » . وهم يعرفون أيضا أن اليهود من سكان شيكاغو هم الذين يملكون هذا المصنع حيث إن الكثير من سكان جوتسفيل ضد السامية ولذلك يقولون فى أغلب الأحوال إن المصنع « يملكه رأس المال اليهودى ، أو تديره جماعة من اليهود »[١] .

---

(١) Warner, Democracy in Jonesville, Harper & Row, New York, 1964, pp. 101-194

ثانيا ـ توطن الصناعة فى المجتمع المحلى

(١) لا بد من أن يتواجد المصنع داخل مجتمع محلى ، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب :

١ ـ حاجة المصنع للعمال : لا شك أن المصانع لا تعتمد على الآلات وحدها وإنما لابد من وجود العمال الذين يعملون أمام هذه الآلات ويراقبونها ، ويشرفون عليها ويقومون بصيانتها . ويعيش هؤلاء العمال داخل مجتمعات محلية ـ فلا بد إذن من أن يوجد المصنع بداخل مجتمع محلى حتى يتمكن العمل من الذهاب إلى المصنع كل يوم ويعودون إلى منازلهم وأسرهم . كما يستطيع المصنع فى نفس الوقت إذا ماازدهرت أحواله الاقتصادية استدعاء العمال الذين سبق أن استغنى عنهم بسبب الكساد أو الأزمة الاقتصادية . ويوضح هذا أن العمال لابد من أن يعتمدوا على الصناعة وحدها كمصدر للدخل ، فليس لهم من رزق سوى الذى يوفره العمل فى المصنع . وهذا العامل يعتبر من الأسباب الرئيسية لنجاح الصناعة وازدهارها وتقدمها . لأنه إذا ما توفر للعامل مصدر آخر للدخل استطاع الانقطاع عن العمل ، أو يرفض الذهاب إلى المصنع للعمل مرة أخرى بعد فترة من البطالة .

ولهذه الأسباب يعمل رجال الصناعة على إنشاء المصانع داخل مجتمعات محلية قائمة بالفعل أو أنهم ينشئون مجتمعات محلية لإمكان جذب قوة العمل الكافية التى يحتاجون إليها . ويتضح ذلك بصفة خاصة من الجهود التى تبذلها شركات البترول فى الشرق الأوسط فقد قامت شركة السويس لتصنيع البترول ببناء مدينة سكنية خاصة بها تبعد حوالى ١٠ كيلو مترات عن مدينة السويس كما قامت شركة نفط الكويت ببناء مدينة الأحمدى التى تبعد حوالى ٦٠ كيلو مترا عن مدينة الكويت . غير أن بعض الصناعات لا تستطيع إنشاء مجتمعات محلية ، ولذلك تعمل على إنشاء صفوف من المنازل للعمال أو

تبنى بعض عنابر النوم للعاملات غير المتزوجات أو تقيم بعض المعسكرات لإقامة عمالها . وكانت كل هذه المساكن والعنابر تقام حول المصنع ليسهل على العمال الانتقال إلى أماكن عملهم والعودة منها . وشركات البترول فى الشرق الأوسط وبخاصة فى مراحل البحث والتنقيب ، تبنى مثل هذه المعسكرات وكذلك الشركات العاملة فى صناعة المناجم مثل الفحم والحديد والنحاس فى أفريقيا ، إلى جانب شركات السكك الحديدية . ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح بالنسبة لعمال التراحيل فى مصر . كما وأن مديرية التحرير فى بداية عهدها عندما أنشأت بعض الصناعات بها مثل مصنع الخضراوات والفواكه المحفوظة ومصنع التفصيل والحياكة ، أنشأت صفوفاً من عنابر نوم العاملات التى كانت تحيط بها الأسوار الشائكة ويحرسها رجال من الهجانة .

وفى الواقع تعمل الصناعة فى بداية نشأتها إلى إنشاء المجتمعات المحلية ، أى أنها تعمل على إقامة المدن الصغيرة التى تتوافر فيها كل الخدمات التى يحتاج إليها العمال وأسرهم من أسواق ومدارس ودور للترفيه وغير ذلك ، ولكن تغير الحال فى الوقت الحاضر بسبب سهولة المواصلات من ناحية ، إذ يستطيع العمال الانتقال من مكان سكنهم إلى مكان عملهم فى وقت قصير سواء أكانت هذه الوسائل توفرها الشركات التى يعملون لديها أو الحكومات المحلية . ومن ناحية أخرى صارت الحكومات المحلية نفسها تعمل على إنشاء المساكن فى أماكن مختلفة مع توفير الخدمات لتشجيع الصناعة على التوطن بهذه الأماكن بسبب ما يجنيه المجتمع بسبب وجود الصناعة بها . غير أن الأهم من ذلك كله هو تغير سياسة الشركات . لقد كانت شركات البترول بصفة خاصة تقدم العديد من النشاطات . لأنها كانت تؤمن بالنظرية المركبة Compound Theory أما فى الوقت الحاضر فقد أصبحت أنشطتها مقصورة على الغرض الذى أنشئت من أجله وهو مجال البترول تاركة غير ذلك من الأنشطة للحكومات أو الشركات الأخرى الموجودة فى المجتمع الذى تعمل فيه .

ولكن مهما كان الحال فقد ظل الأمر على ما هو عليه من قيام

المصانع بالقرب من المكان الذى تقيم فيه القوى العاملة إقامة دائمة داخل إحدى المجتمعات المحلية .

٢ ــ حاجة الصناعة لأسواق كبيرة لتصريف منتجاتها : لكى تستمر الصناعة فى الوجود وتزدهر لا بد من أن تكون قريبة من الأسواق لإمكان بيع منتجاتها وتوفير وسائل نقل المنتجات إذ لا شك أنه كلما قلت نفقات صناعة السلع ونقلها زادت أرباح الصناعة . وتتوافر الأسواق بالنسبة للصناعة فى المجمعات المحلية الحضرية بصفة خاصة وهذا يفسر سبب قيام الكثير من الصناعات فى الجمهورية العربية المتحدة فى مدينة القاهرة الكبرى ، فهى مدينة متروبولية تضم الكثير من السكان الذين يقبلون على استهلاك منتجات الصناعة . ثم إن منطقة الشرق الأوسط ولو أنها تضم الدول المنتجة للبترول إلا أن استهلاكها للمنتجات البترولية محدود لا يمكن مقارنته باستهلاك الدول الغربية مثلا . ولذلك قامت صناعة التكرير فى هذه البلاد الغربية وعلى ذلك يُنقل البترول الخام إلى أوربا الغربية بصفة خاصة، لإمكان تكريره والحصول على المشتقات البترولية حيث توجد الأسواق .

غير أن وجود الصناعة بالقرب من المجتمعات المحلية ليس بسبب هذه الاعتبارات وحدها وإنما يضاف إلى ذلك أن على الصناعة تعديل سلعها من حين لآخر ، وذلك تبعا لرغبات وأذواق المستهلكين الذين يعيشون فى المجتمعات المحلية أو فى المدن المتروبولية .

٣ ــ حاجة الصناعة لبعض الخدمات : تحتاج الصناعة لبعض الخدمات مثل الطرق والسكك الحديدية وغيرها من وسائل المواصلات التى لا غنى عنها لاستيراد المواد الخام أو لتصدير المنتجات الصناعية وفضلا عن ذلك لا تستغنى الصناعة عن الآلات والعدد وقطع الغيار التى يصنعها العمال المهرة ويصلحونها، وكل هذه الخدمات يقوم المجتمع المحلى بتوفيرها . وإلى جانب ذلك يستفيد المصنع من خدمات المجتمع المحلى مثل المطافئ والشرطة والمؤسسات التعليمية سواء التى تهتم بالتعليم العام أو التعليم المهنى وغير ذلك من الخدمات .

ولا شك أن مستوى المعيشة المرتفع بالمجتمع المحلى وما به من منظمات ترويحية ورعاية طبية كلها تعتبر عوامل ضرورية تجذب قوة العمل اللازمة للصناعة من كل المستويات .

ومن ثم لا يوجد مصنع لا يعتمد على مجتمع محلى أو أكثر من أجل توزيع منتجاته أو للحصول على المواد الخام أو السلع شبه النهائية أو الخدمات التى يحتاج إليها .

ولو أن بعض الصناعات قامت فى ضواحى المدن ، وأقامت ما يسمى بالضواحى الصناعية إلا أن هذه الضواحى تنقصها بعض الخصائص التى تتميز بها الحياة فى المجتمع المحلى مثل الأسواق التى يحصل منها العمال على السلع التى يحتاجون إليها ، والمؤسسات الترويحية للترويح عن أنفسهم وعن أسرهم ، فضلا عن الخدمات الأخرى اللازمة للصناعة . ولذلك تعتمد هذه الضواحى على المدن الكبيرة أو المراكز الصناعية القريبة منها حيث يوجد فيها إلى جانب الأسواق والخدمات كل من الصحافة والإذاعة والتليفزيون التى لا تستطيع الصناعة توفيرها والتى تعتبر وسائل للاتصال بالمجتمع العام من ناحية وبالعالم الخارجى من ناحية أخرى . وبالإضافة إلى ذلك تكون الضاحية الصناعية — غالباً — تابعة لقيادة المركز الصناعى فى عدة أمور مثل النقابة العمالية والتغيرات التكنولوجية .

ولكن تختلف المدن عن بعضها من ناحية الحجم إذ توجد المدن المتروبولية Metropolis التى تصلح كقالب اجتماعى يتيح إقامة صناعات متعددة كما يوجد المعسكر الذى يقام بالقرب من أحد المناجم والذى يتكون غالباً من صف أو أكثر من المساكن يقيم فيها عمال المنجم . وإلى جانب مساكن العمال يوجد المحل التجارى وبعض المساكن الخاصة . وبين هذين النوعين توجد مجتمعات أخرى مختلفة الأحجام ويعتبر حجم المكان عاملا اجتماعيًّا هامًّا فى حياة المجتمع المحلى . فقد يؤثر حجم المجتمع فى النقابة العمالية واتجاهات الأفراد نحو العمل . فقد يكون صغر حجم المجتمع عاملا

يؤدى بالناس إلى أن يعرف بعضهم بعضا معرفة وثيقة وبذلك يكون عدد العلاقات الأولية أكثر من عدد العلاقات الثانوية وهذا بالتالى يؤدى إلى التماسك بين العمال، والإدارة وإلى وجود الثقة بينهم . ولا شك أن هذه الثقة المتبادلة تتيح للمديرين مجالا أكبر من حرية التصرف والعمل . وقد يكون حجم المجتمع عاملا فى زيادة عدد المدارس وتنوعها مما قد لا يتوافر إذا كان عدد السكان محدوداً كما قد يسمح ازدياد عدد السكان إلى إقامة صناعات متنوعة لإمكان إشباع حاجات هؤلاء السكان . ولكن كثرة عدد الصناعات أو قلتها إنما يعتمد من ناحية أخرى على الموارد الطبيعية المتوافرة فى ذلك المجتمع غير أن كبر حجم المجتمع قد يكون عاملا فى ازدياد فرص العمل عن الطلب عليه ويؤدى فى النهاية إلى انخفاض مستوى الأجور .

(ب) قلنا إن الصناعة لابدمن أن توجد فى أحد المجتمعات المحلية بسبب اعتمادها عليه فى كثير من النواحى . ولكن الصناعة من ناحية أخرى تؤثر فى نمط استخدام الأرض بالمجتمع . إذ تتوقف طريقة استخدام الأرض فى أغراض خاصة على نمط استخدام الصناعة لهذه الأرض . لأن توزيع المساكن وتنظيم شبكة المواصلات وتوطين الخدمات المختلفة يعتمد كثيراً على المكان الذى تقام فيه المصانع .

ولكن العوامل التى تحدد توطن الصناعات فى أماكن معينة تتغير على مر الزمن كما تتفاوت بتفاوت النظم الاقتصادية التى تأخذ بها الدولة . وتعتبر نظرية الفريد فيبر Alfred Weber[1] من أهم الجهود التى بذلت لإعداد مقياس يسترشد به رجال الأعمال فى اختيار مواقع مصانعهم، وتستند نظريته على ثلاثة عوامل هى تكاليف النقل وتكاليف العمل ثم قوى التجمع . وتتفاوت تكاليف نقل المواد الخام والوقود بتفاوت المواقع المختلفة . فالموقع الذى يتمتع بتكاليف منخفضة يقام عليه المصنع . وقد يكون هذا الموقع فى منطقة الاستهلاك أو فى

(1) Alfred Weber, Theory of the Location of Industries, Translated by Care Freidrick, University of Chicago Press, 1929.

منطقة استخراج الخامات أو إنتاج الوقود أو فى مكان ما بينهما ، ويتوقف ذلك على مميزات السلعة . فالخامات التى تفقد جزءاً كبيراً من وزنها فى عملية الإنتاج تجعل المصنع بالقرب من مصدر الخامات مثل مصانع الحديد والصلب . أما إذا كانت الخامات يزيد وزنها فى أثناء عملية الإنتاج، لا بد من أن يكون موقع المصنع فى هذه الحالة قريبا من السوق . ولكن حين تتطلب صناعة السلعة عدداً من المواد الأولية يقام المصنع فى الموقع الذى يتمتع بأقل تكاليف نقل. غير أن الصناعة لايمكن أن تتجاهل تكاليف العمل خاصة أنها تنتقل من الموقع الذى يتمتع بأقل تكلفة نقل إلى الموقع الأكثر تكلفة إذا كانت الوفورات الناشئة عن تكاليف العمل تزيد كثيراً عن الزيادة الإضافية فى تكاليف النقل، أما العامل الثالث فهو قوى التجمع . وتميل هذه القوى إلى جعل الصناعات قريبه من بعضها. فالوفورات الناتجة عن قرب الصناعة من الصناعات الأخرى الثانوية والأسواق الجديدة قد تعمل على تركيز الصناعة فى منطقة واحدة .

كما درس علماء الجغرافيا والأبكولوجيا الإنسانية مسألة توطن الصناعة وغيرها من الأنشطة داخل المدينة . غير أن تفسيراتهم هى الأخرى اقتصادية بطبيعتها . فهم يعتقدون أن العوامل الاقتصادية وحدها هى التى تحدد توطن الصناعة فى مكان معين بالذات . وفضلا عن ذلك فهى تحدد استمرار هذه الصناعة فى الوجود فى هذا المكان وازدهارها فيه . وكلما ازدهرت الصناعة ازدهرت المدينة تبعا لذلك. وإلى جانب ذلك تتحدد صورة المدينة تبعا لطريقة استخدام الصناعة لأرض المدينة . فالصناعة هى التى تسيطر على جميع ألوان النشاط الاقتصادى . فهى التى تحدد بطريقة مباشرة وغير مباشرة موقع ومساحة الأرض التى تستخدم والأغراض التى تستخدم من أجلها هذه الأرض .

أى أنه تبعا للنظرية الأيكولوجية التقليدية تقام المصانع بالقرب من الموارد التى تحتاجها ، فهى تنتقل إلى الأماكن التى توجد فيها المواد الخام أو وسائل النقل ورؤوس الأموال والعمال . وإذا أخذ المديرون هذه العوامل فى حياتهم عند تحديد موقع المصنع أصبحت الصناعة أكثر ربحية . أما إذا كان قرارهم

خاطئا ، على الصناعة أن تبحث عن موقع آخر أو تصبح هامشية أو تتدهور ثم تتلاشى من الوجود ، ولكل صناعة تبعا لخصائصها احتياجات معينة من أراضى المدينة ، فتحاول الصناعات الخفيفة مثل صناعة الحلى والملابس والخدمات الشخصية أن تتواجد فى قلب الحى التجارى أى بالقرب من المركز الجغرافى للمدينة ولو أن سعر الأرض فى هذه الأماكن مرتفع . إلا أن هذه الصناعات لا تحتاج إلى مساحات شاسعة . أما الصناعات الثقيلة مثل الصلب والسيارات والطائرات والبترول فتتواجد خارج المدينة . لأنها تحتاج إلى مساحات شاسعة ، وسعر الأرض فى هذه المواقع يكون عادة أقل . ومتى قامت هذه الصناعات التى تتكلف نفقات باهظة ينتقل إليها العمال والموظفون وغيرهم بسبب المكاسب الاقتصادية التى يمكنهم الحصول عليها فضلا عن انتقال بعض الصناعات والخدمات الأخرى .

(ح) وليست العوامل الاقتصادية وحدها هى التى تحدد الموقع الذى ينشأ فيه المصنع ، بل توجد عوامل اجتماعية لا تقل عنها أهمية فى تحديد موقع المصنع والعمليات التى يقوم بها ومقدار الأرباح الذى يمكن أن يحققه . وتشتمل هذه العوامل الاجتماعية على :

١ ــ الحكومة : فإذا كانت الأرض غالية الثمن فقد تقدمها الحكومة مجانا وقد تخفض قيمة الضرائب التى يتحتم على الصناعة دفعها حتى لا تنتقل الصناعة إلى مكان آخر حيث تكون الضرائب منخفضة ، أو قد تعفيها من الضرائب عدة سنوات . ولا تكتفى الحكومة بتقديم مثل هذه المساعدات للصناعة ، بل قد تعمل أيضا على استقرارها فى مكان معين ، فإذن كان موقع المصنع غير مناسب كأن يجد العمال مشقة فى الانتقال إليه أو كأن تجد إدارة المصنع عدة صعاب فى نقل ما تحتاجه من المواد الخام ، فقد تعمل الحكومة على توفير وسائل النقل المختلفة إلى جانب توفير المياه النقية وإنشاء المجارى وتوليد القوى المحركة وغير ذلك من الخدمات اللازمة لبقاء الصناعة واستمرارها ، ويرجع ذلك إلى أن المدن تحتاج إلى الصناعة كمصدر للدخل . ومن ثم تبدو المشكلة

« الاقتصادية » غالبا مشكلة اجتماعية وسياسية ، لأن النظام الاقتصادى الناجح هو الذى يحقق الرفاهية الاجتماعية للسكان وأن مقياس نجاح أى نظام هو مدى مايسهم به من إشباع الحاجات الأساسية للأفراد فضلا عما ينبغى توافره من خدمات اجتماعية وصحية وتربوية إلى جانب الاستقرار . ولذلك فإن طريقة استخدام المكان مسألة سياسية واجتماعية وليست مسألة اقتصادية فحسب[١] .

وقد تحاول بعض الصناعات التأثير فى الحكومة المحلية حتى تمنع الصناعات المنافسة لها من التوطن فى هذا المجتمع المحلى الذى تقيم فيه ، ولكن قد يؤدى وجود عدد من الصناعات المتنافسة فى مجتمع واحد إلى رفع الأجور ، ولا شك أن ارتفاع مستوى الأجور يتفق مع صالح المجتمع لأنه يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة . ولذلك قد تشترك الحكومة كطرف ثالث فى هذه المنافسة القوية بين المشروعات الصناعية ، وذلك بالعمل على وجود هذه المنافسة وتشجيعها . وإذا كانت الخدمات الاقتصادية والترويحية والدينية وغيرها من الخدمات التى يحتاج إليها العاملون فى الصناعة متوافرة فى المدينة فإن هذا يشجع الصناعات على التوطن بها لأن هذه الصناعات لن تتكلف أية نفقات فى توفير مثل هذه الخدمات خاصة وأنها تتكلف نفقات باهظة . وقد يقيم أصحاب الأعمال مصانعهم فى ضواحى المدن حيث لا يوجد أى نوع من أنواع الخدمات ، ومع ذلك لاتتردد الحكومات فى توفير كل أنواع الخدمات فى هذه الضواحى من أجل السكان رغم ما يكلفها ذلك من أموال كثيرة . ولذلك تعمل الحكومات — دون استثناء على تشجيع قيام الصناعات نظرا للفوائد التى يحصل عليها المجتمع فى صورة أجور وضرائب وفرص للعمل . غير أن الحكومة فى نفس الرقت تفرض بعض القيود على الصناعة فتصدر القوانين التى تحد من الضوضاء حرصا على عدم إقلاق راحة السكان إلى جانب القوانين الأخرى التى تشترط عدم تلوث الهواء والمياه حرصا على الصحة العامة لأنه برغم أهمية الاعتبارات

---

(١) Miller & Form, op. cit., p. 794.

الاقتصادية إلا أن الاعتبارات الصحية لا تقل عنها أهمية ويجب أن تؤخذ فى الحسبان عند توطين الصناعة فى منطقة من المناطق .

وكانت الدولة تشجع قيام المشروعات الفردية ، وقد أدى هذا إلى أن يختار رجال الأعمال مواقع مصانعهم فى الأماكن التى تتفق ومصالحهم الخاصة وتلائم حالتهم المالية . ولكن بعد أن تعدلت وظائف الدولة وبخاصة بالنسبة للنشاط الاقتصادى أصبحت نظرتها تتعدى حدود الأرباح والخسائر التى تجنيها الصناعة إلى الاهتمام بمظاهر الرفاهية المادية للمجتمع وإلى ضرورة التخطيط الاقتصادى السليم الذى تشرف عليه ، لتتمكن من توجيه النشاط الاقتصادى لتحقيق أهداف اجتماعية معينة وترفع من مستوى معيشة المجتمع . ولذلك تهتم الدولة بإصدار التشريعات التى تلزم أصحاب رؤوس الأموال الذين يرغبون فى إقامة مصانع جديدة بالتوجه إلى مناطق معينة تحددها لهم ، وفى هذه الحالة تقوم الدولة بإنشاء الطرق وتوفير المياه والنور فى هذه المناطق التى ترغب فى تعميرها . وقد اعترفت الحكومة فى الجمهورية العربية المتحدة بهذا الاتجاه وتعمل حالياً على إعداد البرامج والتشريعات التى تهدف إلى إنشاء الصناعات فى مناطق معينة تتفق وأهدافها الاقتصادية[١] . أى أن الدولة بدأت تهتم بتوطين الصناعة . وتوطين الصناعة عملية مقصودة تكون فى الغالب فى دولة اشتراكية تخطط نظامها الاقتصادى بقصد التنمية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للشعب ، بل تحقيق الرفاهية لكل فرد من أفراد الشعب . أما توطن الصناعة فعملية تلقائية تتم فى الغالب طبقا لعوامل تجذب الصناعيين أو أصحاب رؤوس الأموال لاستثمار أموالهم فى مشروعات صناعية[٢] .

٢ – علاقة الصناعة بالصناعات الأخرى : يعتمد استمرار الصناعة فى

---

(١) الأستاذ عبدالغفور يونس – التنظيم الصناعى وإدارة الإنتاج . الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦ – من ص ٨٧ إلى ٩٨ .

(٢) Schneider, op. cit., pp. 354-356.

الوجود على علاقاتها بالصناعات الأخرى والمستهلكين . غير أنه من المعتقد أن تلك الصناعات وهؤلاء المستهلكين هى هيئات غير شخصية يمكن الحصول على تعاونها ومساندتها عن طريق الأداء الاقتصادى وحده أى لكى يحصل المشروع على ثقة رجال الأعمال الآخرين فضلا عن المستهلكين لا بد من أن يهتم بالإنتاج وحده دون غيره من المسائل . ولكن كل العلاقات التى تنشأ بين الأفراد والجماعات فى المجتمع هى فى حقيقة الأمر علاقات اجتماعية ، ويصدق هذا القول على العلاقات الاقتصادية أيضا . فإذا كان المشروع يعتمد فى توزيع منتجاته على السوق المحلى فلا بد له من الاهتمام باتجاهات العاملين الذين يعملون فى المشروع نفسه إلى جانب الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية الأخرى والمستهلكين والنقابات العمالية فهذه العوامل كلها هى التى تحدد وجود أو عدم وجود المشروع[1] ولذلك لا يقتصر اهتمام الإدارة بالمشروع على الأداء الاقتصادى وحده أى الإنتاج وإنما يتعدى ذلك إلى الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية بين المشروع وبين المجتمع المحلى بما فيه من أفراد وجماعات .

وتتضح أهمية العلاقات الاجتماعية بين المشروع والمشروعات الأخرى فى المجتمع المحلى من الدراسة التى قام بها وارنر Warner فى مدينة يانكى . فى هذه المدينة توجد بعض مصانع الأحذية التى لا يقيم أصحابها فيها وقد أدخلت إدارة هذه المصانع بعض التغييرات التكنولوجية التى ترتب عليها الاستغناء عن بعض العمال وتحويل بعض العمال المهرة إلى عمال غير مهرة مما خلق جوًّا من التوتر بين الإدارة والعمال . ولم يتكاتف أصحاب مصانع الأحذية الذين يقيمون فى المدينة مع أصحاب تلك المصانع الذين يقيمون فى مدينة أخرى لأنهم غير أعضاء فى المجتمع المحلى ولا توجد بينهم علاقات متبادلة ، ومن ثم ينظرون إليهم بعين الشك والريبة . ولكنهم ساندوا وعاونوا العمال . وفضلا عن المساندة التى تلقاها العمال من أصحاب المصانع الأخرى فقد تلقوا العون والتأييد من سكان المجتمع المحلى . ولذلك نجح الإضراب الذى

---

(١) Miller & Form, op. cit., p. 815.

نظمته النقابة العمالية بفضل هذه المساندة[١] ويوضح ذلك أن المشروع يجب أن يتوافق مع المشروعات الاقتصادية الأخرى[٢] .

٣ – التنظيم المحلى غير الرسمى : تعتمد المشروعات الصناعية على التنظيم غير الرسمى فى الجيرة بالمجتمع المحلى من أجل تقدمها الاقتصادى ويصدق هذا بصفة خاصة على مشروعات البيع بالتجزئة . فقد أوضح لندبرج Lunpberg بأن عملية الاتصال غير الرسمى مسألة حيوية فى عملية الشراء فلكل جيرة محلية قائد أو أكثر يؤثر فى الرأى العام، لأن له نفوذا قويًّا كما أن له مكانة . وبذلك تصبح المنتجات التى يقبل عليها السكان والمحلات التجارية التى يشترون منها، وسياسة النقابة العمالية التى يؤيدونها ، أنماطا بالنسبة لعدد كبير من أتباع القائد المحلى . وحيث إن لكل جيرة تنظيمها غير الرسمى وقادتها غير الرسميين ، لذلك لا يسير التأثير بطريقة مطردة من قمة السلم الاقتصادى فى المجتمع المحلى إلى قاعدته . ومن ثم فالمشروعات التى تهتم بالطبقة العليا فحسب ، لا تصل إلى المصادر الحقيقية للنفوذ والتأثير ، لأن هذه المصادر موجودة فى الطبقات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع . فالسوق تنظيم اجتماعى كما وأنه فى نفس الوقت تنظيم اقتصادى وعلى ذلك لابد للشركات عند دراسة أسواقها من الاهتمام بهاتين الناحيتين لكى تربح وتزدهر ، أما إذا لم تهتم بذلك فقد تختفى من الوجود أو تعيش على الهامش[٣] .

ومن ناحية أخرى يؤثر التنظيم غير الرسمى للمجتمع المحلى فى العلاقات الاجتماعية داخل المصنع ، ففى البحث الذى قام به جولدنر Gouldner فى مصنع للجبس اهتم بدراسة المجتمعات المحلية القريبة من هذا المصنع لأن هذه

---

(١) Warner & Low, op. cit., p. 149,

(٢) Miller & Form, op. cit., p. 816.

(٣) George A. Lundberg, "Marketing & Social Organization", Charles Coolidge Parlein, Memorial Lecture, Philadelphia, 1945, in Miller & Form op. cit., pp. 816-817.

المجتمعات تؤثر فى العلاقات الاجتماعية داخل المصنع ، وقد أدت بصفة خاصة إلى وجود علاقات من الصداقة والمودة تربط بين المشرفين والعمال ، إذ يجتمع المشرفون مع العمال داخل الحانات والمطاعم حيث يشربون ويأكلون .

وقد نشأ هؤلاء المشرفون والعمال معاً ، وعرف بعضهم بعضا عدة سنوات ، لذلك تربطهم معا علاقات غير رسمية فى أثناء العمل . وهذه العلاقات تعكس ما بينهم من علاقات داخل المجتمع المحلى . أى أن العلاقات داخل المصنع بين المشرفين والعمال تعكس ما بينهم من روابط فى المجتمع المحلى . كما أن طبيعة حياة العمال والمشرفين فى المجتمع تخفف من التوترات التى تنشأ من مشاكل العمل اليومية فلا ينتظر العامل مناسبة خاصة مثل الإضراب لكى يعبر عن مشاعره العدائية ، كما أن العامل الغاضب لا ينتظر إلى اليوم التالى لكى يستجمع شجاعته ويواجه رئيسه . بل إنه فى المساء يتقابل الاثنان معاً ويسويان ما بينهما من خلاف . كذلك تؤثر طبيعة المجتمع المحلى فى تشغيل عمال المصنع إذ أن إدارة المصنع تعرف كل الذين يتقدمون لشغل الوظائف الخالية أو على الأقل تستطيع الحصول على معلومات وافية عنهم ، فتعرف اتجاهاتهم ومشاعرهم نحو السلطة ونحو المصنع بصفة خاصة . وعلى ذلك يمكن استبعاد ذوى الميول العدوانية الذين قد يسببون المتاعب للشركة ، ومن ناحية أخرى يتضح إخلاص العمال وولاؤهم نحو المنظمات المحلية . ويبدو هذا الإخلاص جليًّا نحو كل من الشركة والنقابة المحلية ، غير أن عداءهم يتجه نحو المكتب الرئيسى للشركة ، الذى يقع خارج المجتمع المحلى ، وهم يلومونه على ما يدخله من الاختراعات والمبتكرات التى يكرهونها .

وبينما يتجه ولاء العمال نحو النقابة المحلية ، إلا أن مشاعرهم نحو القيادات النقابية العليا — وهى توجد خارج المجتمع المحلى — خليط من الكراهية والشك . وهذا الولاء نحو الأمور المحلية يجعل العمال يشكون

ولا يتفقون فى كل الأشياء الموجودة خارج المجتمع الذى يعيشون فيه . وفى نفس الوقت يجعلهم حلفاءً ومترابطين داخل هذا المجتمع . ولكن ليس معنى هذا عدم وجود صراع داخل المصنع ، فالصراع موجود ولكن تتفق أنماط الصراع داخل المصنع مع أنماط الصراع القائمة فى المجتمع . فالرجال كبار السن يقاومون الشبان ، والرجال من إحدى القرى لا يتعاونون مع الرجال من قرية أخرى ، والمزارعون لا يثقون فى القرويين ، والعمال القدامى لا يساعدون العمال الجدد . ولو أن هذه التوترات خفيفة وسطحية ، ولكن يستطيع المرء ملاحظتها وإدراكها بسهولة[١] .

ولكن عندما تفشل الإدارة فى مراعاة التنظيم الاجتماعى السائد فى المجتمع المحلى تحدث المشاكل داخل المصنع ، لأن الإدارة فى هذه الحالة تتجاهل تأثر نسق العلاقات الاجتماعية فى المجتمع المحلى بنسق العلاقات الاجتماعية داخل المصنع . فإذا غيرت الإدارة العمليات التى تتم داخل المصنع ، وما يترتب على ذلك من تغيير فى حركة العمل . فقد يؤدى هذا إلى اضطراب العلاقات فى المجتمع المحلى بين أفراد جماعة العمل ، وبذلك لا يمكنهم التعاون ومعا القيام بالنشاط المتوقع منهم .

وقد استخدم أرنسبرج Arensberg هذا الفرض فى تأويل أسباب إضراب عمال أحد مصانع الورق . إذ أنه بعد أن أدخلت الإدارة نظاما للحوافز فى حجرة تقطيع الأوراق حدثت بعض الاضطرابات التى أدت إلى إضراب العمال الذين يعملون فى الأقسام الأخرى بالمصنع . وتعجبت الإدارة من اهتمام عمال هذه الأقسام بأمور لا تمسهم . ولكن تبين من الدراسة أن هؤلاء العمال يرتبطون معا بنسق للقرابة وأنماط العمر والمكانة الاجتماعية . غير أن مهندسى الشركة جعلوا العمال الأصغر

---

(١) Alvin Gouldner, op. cit., pp. 15-44.

سنًّا والأقل مكانة ، ينافسون رؤساءهم وهم أكبر منهم سنًّا وأعلى منهم مكانة . فأضرب العمال احتجاجاً على ما حدث من اضطراب فى العلاقات الاجتماعية التى تربط بينهم فى المجتمع المحلى[١] .

(١) Arensberg, op. cit., p. 6 in Miller & Form, op cit., pp 823-824.

ثالثاً ـ الصناعة والسكان

لا يقتصر تأثير الصناعة على الذين يعملون بها، بل تنتقل هذه التأثيرات إلى سكان المجتمع المحلى بل كل سكان المجتمع القومى . وسنحاول توضيح ذلك التأثير فى حجم السكان ، وتركيبهم ثم الهجرة والتحضر .

ا ـ حجم السكان :

ترتبط زيادة حجم السكان بالتصنيع ارتباطاً غير مباشر . فلقد كان عدد سكان العالم ١٥٥٠ مليوناً عام ١٩٠٠ ثم أصبح ٣٣٠٨ مليونا عام ١٩٦٥ أى تضاعف عدد سكان العالم خلال ستين عاماً وكانت الزيادة ٥٠٠ مليون فى النصف الأول من هذه الفترة ثم صارت ١٠٠٠ مليون فى النصف الثانى منها . ومن ثم يزداد عدد سكان العالم باستمرار ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تزداد أيضاً نسبة الزيادة السنوية، فقد بلغت نسبة الزيادة فى الوقت الحاضر ١,٩ ٪ بعد أن كانت ٥, ٪ تقريباً عام ١٦٥٠ حسب تقدير هكسلى Huxley ولم ترتفع إلى ١٪ إلا فى بداية القرن الحالى . وتستمر نسبة ازدياد عدد السكان فى الارتفاع وقد تظل على هذا المنوال خلال الثلاثين سنة القادمة .

وهكذا يتبين لنا أن الزيادة فى عدد السكان انتقلت من حالة الثبات إلى حالة النمو البطىء ثم إلى حالة النمو السريع إلى أن وصلت إلى حالة الانفجار السكانى ؛ لأن نسبة الزيادة التى قدرها ٥, ٪ فى العام يترتب عليها تضاعف عدد السكان فى ١٤٠ عام تقريباً ، كما أن نسبة الزيادة التى قدرها ١ ٪ تؤدى إلى تضاعف عدد السكان فى ٧٠ عاماً . بينما نسبة الزيادة التى قدرها ١,٥ ٪ ينتج عنها تضاعف عدد السكان فى أربعين عاماً . وقد كان عدد سكان العالم يزيد على ٣٣٠٠ مليون عام ١٩٦٥ ، وقد يصل

إلى ٧٠٠٠ مليون عام ٢٠٠٠ إذا استمرت نسبة الزيادة السكانية فى معدلها الحالى[١] .

ولم تحدث هذه الزيادة الضخمة فى عدد السكان إلا فى هذا القرن وبخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولم ينشأ هذا عن ازدياد خصوبة الإنسان ، ولكنه نشأ عن انخفاض نسبة الوفيات التى ترجع بالتالى إلى تحسين الصحة العامة والتقدم فى تكنولوجيا الطب الذى نشأ بدوره عن التنمية الصناعية .

إن المعرفة الدقيقة بحجم السكان لا يتعدى أكثر من قرنين من الزمان تقريباً، وكلما رجعنا إلى الوراء اعتمدنا على الظن والتخمين . ومن الواضح أنه خلال ١٠,٠٠٠ عام كان عدد سكان العالم يزداد زيادة ثابته ، ولو أنه قد ينخفض هنا أو هناك؛ ومنذ ١٠,٠٠٠ عام تقريباً أى خلال مرحلة الصيد — كان عدد سكان العالم يتراوح بين ٥ — ١٠ ملايين وبعد ذلك بثلاثة آلاف عام أى مع بدء الحضارة ازداد عدد السكان وأصبحوا ٢٠ مليوناً . ولقد سارت الزيادة فى عدد السكان جنباً إلى جنب مع تطور كل من الزراعة والتجارة والصناعة . وفى عهد المسيح كان سكان العالم ١٥٠ مليوناً وأصبحوا فى منتصف القرن السابع عشر ٥٥٠ مليوناً . أى تضاعف عدد سكان العالم أربع مرات خلال سبعة عشر قرناً ، ولكنه تضاعف خمس مرات فى القرون الثلاثة الماضية ، وبذلك بدأت الزيادة فى عدد السكان من القرن السابع عشر[٢] واستمرت حتى العصر الحاضر .

وازدياد عدد السكان — فى ذلك الوقت — يرتبط ارتباطاً قوياً بما أحرزه الإنسان من تقدم كبير فى الزراعة والصناعة والطب والصحة . ولقد كانت

---

(1) Alan B. Mountjoy, Industrialization &Under-developed Countries, Hutchinson. London, 1968, pp. 35-36

(2) Mountjoy, op. cit., p. 39

بلاد أوربا الغربية تتقدم سائر بلاد العالم بالنسبة لهذه النواحى . ومن ثم ازداد عدد سكانها أربع مرات فيما بين ١٦٥٠ — ١٩٠٠ بالرغم من الهجرة إلى خارج القارة وازدادت بالتالى نسبة الأوربيين إلى جملة سكان العالم من ٢٢ ٪ إلى ٢٧ ٪ ، فى حين أن عدد سكان آسيا ازداد بنسبة أقل ، فقد تضاعف ثلاث مرات فحسب خلال تلك الفترة ، واستمرت العلاقة الإيجابية بين التقدم العلمى والتكنولوجى من جهة، وبين ازدياد عدد السكان من جهة أخرى حتى نهاية النصف الأول من القرن الحالى (١٩٥٠) فقد صار عدد سكان أوربا ستة أمثال ما كان عليه عام ١٦٥٠ بينما تضاعف عدد سكان آسيا أربع مرات فحسب [١] ، ثم توقفت هذه العلاقة عند ذلك الحد .

وفى النصف الأخير من القرن العشرين ارتفعت نسبة الزيادة فى عدد السكان ، وبصفة خاصة فى البلاد النامية والمتخلفة بينما انخفضت فى البلاد المتقدمة . ففى بداية القرن الحالى كانت النسبة بين الآسيويين والأوربيين ٢ : ١ ، ولكن فى نهاية القرن العشرين ستصبح النسبة بينهما ٤ : ١ كما سيتضاعف عدد سكان أفريقيا مرتين ونصف — بينما هم حالياً ٣١٠ ملايين — وسيصير عدد سكان أمريكا اللاتينية ثلاثة أمثال عددهم فى الوقت الحاضر (٢١٥ مليوناً) [٢] .

أما الجمهورية العربية المتحدة فقد كان عدد سكانها ٦,٨٠٦,٠٠٠ نسمة عام ١٨٨٢ وصار ٣٠,٠٨٣,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٦ أى صار خمسة أمثال ما كان عليه[٣] وسوف يصبح عدد السكان عام ٢٠٠٠ — ٥٤,٨٧١,٠٠٠ نسمة على الأقل أو ٧٠,٧٥٩,٠٠٠ نسمة على الأكثر [٤] .

---

(1) Loc., cit

(2) Ibid., pp. 36-37

(٣) زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية . الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء — نوفمبر ١٩٦٦ — ص ٧ .

(٤) الاتجاهات السكانية للجمهورية العربية المتحدد بحسب فئات السن والنوع . معهد التخطيط القومى . مذكرة رقم ٦٤٢ مسلسل .

وهذه الزيادة فى عدد سكان البلاد النامية والمتخلفة نشأت عن التقدم العلمى والطبى . لأن توفير الخدمات الطبية والإدوية الحديثة إلى جانب الرعاية الصحية واستخدام الوسائل الصحية المتقدمة فى البلاد الفقيرة أدى إلى أن أصبح متوسط عمر الفرد أطول مما كان من قبل . لقد كان متوسط عمر الفرد فى الهند ٢٤ سنة فى بداية القرن العشرين ولكنه ارتفع إلى ٤١ سنة فى عام ١٩٦٠ . كذلك انخفضت كثيراً نسبة وفيات الأطفال فى البلاد النامية ، إذ أنه بين ١٩٤٥ و ١٩٥٧ انخفضت وفيات الأطفال فى الهند من ١٣٠ إلى ١٠٠ ، وفى سيلان من ٩٢ إلى ٦٧ وفى شيلى من ٤٧ إلى ١١٧ ؛ وذلك بالنسبة لكل ١٠٠٠ مولود[١] وفى الجمهورية العربية المتحدة بلغ معدل وفيات الرضع ١٣٣,٩ لكل ١٠٠٠ مولود حى فى عام ١٩٦٢[٢] . وبينما كان معدل الوفيات ٢٧,٢ لكل ألف من السكان فى عام ١٩٣٧ أصبح ١٥,٤ فى عام ١٩٦٣ .

ورغم انخفاض نسبة الوفيات فى كثير من البلاد النامية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا لم تنخفض نسبة المواليد . فبينما انخفضت نسبة الوفيات من ٣٠٠ فى الألف ، إلى ١٥٠ فى الألف . ظلت نسبة المواليد كما هى مرتفعة أى ٤٠ فى الألف ويرجع ذلك إلى أن نهضة البلاد النامية لم تبدأ إلا فى النصف الأول من القرن العشرين تقريباً . وقد ظهر أثر هذه النهضة فى انخفاض نسبة الوفيات ولكن لم يظهر أثرها فى انخفاض نسبة المواليد إذ يحتاج ذلك إلى مرور كثير من الوقت . أما سكان أوربا الغربية فقد تأثروا خلال قرنين ونصف بأربع حركات اجتماعية هى الثورة الزراعية والصناعية إلى جانب الثورة فى الطب والصحة وضبط النسل ، وترتب على ذلك مرور قرن ونصف من الزمان بين انخفاض نسبة الوفيات وانخفاض نسبة المواليد .

ويؤدى التطور الاجتماعى والاقتصادى إلى أن الزيادة فى عدد السكان تمر عادة بعدد من المراحل المتميزة عن بعضها ، فى الفترة السابقة على ظهور العلم

---

(1) Mountjoy, op. cit., pp. 49-41.

(٢) المؤشرات الإحصائية ص ١٨٧

تكون كل من نسبة المواليد والوفيات مرتفعة، ويترتب على ذلك أن الزيادة فى عدد السكان تكون بطيئة وغير منتظمة ، وتعرف هذه المرحلة باسم فترة التقلبات الكبيرة . وعندما تتقدم المعرفة الطبية والصحية تبدأ المرحلة الثانية التى تتميز بالزيادة السريعة فى عدد السكان إذ تنخفض نسبة الوفيات ، ولكن تظل نسبة المواليد مرتفعة وبذلك يزداد عدد السكان بأقصى ما يمكن . وفى المرحلة الثالثة تستمر نسبة الوفيات فى الانخفاض ولكن فى الوقت نفسه تنخفض نسبة المواليد بسبب رغبة السكان فى رفع مستوى معيشتهم وبذلك يقل حجم الأسرة . وبالرغم من انخفاض نسبة المواليد انخفاضاً واضحاً إلا أن عدد السكان يستمر فى الازدياد ولكن بسرعة أقل عما كانت من قبل . وأخيراً فى مرحلة التقلبات المنخفضة تصبح كل من نسبة المواليد والوفيات ثابتة ولكنها منخفضة وبرغم ذلك تستمر الزيادة فى عدد السكان إلا أنها زيادة بطيئة وقد يكون عدد السكان فى هذه المرحلة ثابتاً تقريباً .

ولما كانت البلاد النامية فى الوقت الحاضر تجنى ثمار التقدم فى كل من الزراعة والصناعة والطب والصحة فإنها تمر بالمرحلة الأولى من الدورة السكانية التى سبق أن مرت بها أوربا الغربية وهذا هو السبب فى مشاكل تلك البلاد فضلا عن مشاكل العالم ككل .

لقد كان التغير فى عدد السكان بطيئاً فى أوربا ؛ ويرجع ذلك إلى أن المحاولة والخطأ كانت الوسيلة الوحيدة للحصول على المعرفة العلمية ، ولوضع الأساليب الكافية للتغلب على أسباب الوفيات . ولا شك أن طريقة المحاولة والخطأ تستغرق وقتاً طويلا . ثم إن الزيادة البطيئة والثابتة فى عدد السكان أتاحت لهم الانتفاع بالاختراعات الحديثة فى مجال الصناعة والنقل ، فأقاموا المصانع الضخمة واستعمروا الكثير من الشعوب خارج القارة الأوربية لإمكان الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة . وقد أدى هذا كله إلى ارتفاع مستوى المعيشة فى القرن التاسع عشر . وعندما يرتفع مستوى المعيشة يبدأ السكان فى تحديد حجم الأسرة لإمكان المحافظة على هذا المستوى المرتفع ، إن لم تنشأ الرغبة فى

استمرار ارتفاعه . وهكذا بدأت حركة تحديد النسل فى إنجلترا مثلا فى الفترة من ١٨٧١ إلى ١٨٨٠ ، وفى نفس تلك الفترة انخفضت نسبة المواليد من ٣٥,٥ إلى ٣٤,١ فى الألف . واستمر هذا الانخفاض حتى الحرب العالمية الثانية . ولكن الموقف مختلفا تماماً فى البلاد النامية والمتخلفة حيث إن المعرفة العلمية التى تساعد على تخفيض نسبة الوفيات التى خصلت عليها أوربا بشق الأنفس خلال قرن من الزمان أصبحت الآن فى متناول البلاد النامية فى الوقت الحاضر فما أنجزته أوربا خلال قرنين من الزمان تنجزه البلاد النامية فى الوقت الحاضر ؛ خلال عشر سنوات أو عشرين سنة تقريباً . فقد استطاعت سيلان القضاء على بعوض الملاريا فى سبع سنوات من (١٩٤٥ — ١٩٥٢) باستخدام الـ د. د. ت وتنظيم حملة لإبادة هذا البعوض تنظيماً جيداً . وبذلك انخفضت نسبة الوفيات من ٢٢ إلى ١٠ فى الألف . ولكن احتاجت انجلترا إلى ٣٠٠ عام لكى تتمكن من القضاء على الملاريا ولم تنخفض نسبة الوفيات بها إلا بعد ٧٠ عاماً ، ولكن خلال تلك الفترة انخفضت نسبة المواليد أيضاً من ٣٥ إلى ١٥ فى الألف . بينما ظلت نسبة المواليد فى سيلان أعلى من ٣٥ فى الألف ، ومن ثم يتزايد عدد السكان بها بحيث سيتضاعفون خلال ثلاثين عاماً . فما زالت نسبة المواليد فى المرحلة الثانية من الدورة السكانية بينما انخفضت نسبة الوفيات وصارت فى المرحلة الرابعة[١] وهذا هو سبب الانفجار السكانى .

لقد انخفضت نسبة الوفيات فى البلاد النامية قبل انخفاض نسبة الخصوبة لأن قيمة الموت دائماً سلبية بينما الخصوبة فى معظم المجتمعات ذات قيمة إيجابية . ففى معظم المجتمعات — فى أثناء الفترة الأولى من التنشئة الاجتماعية ، يقال للطفل إنه عند ما يكبر سيتزوج وينجب أطفالا ، ولن يحصل على الامتيازات التى يحصل عليها الكبار إلا إذا تزوج وأنجب أطفالا . وعلى ذلك يغرس فى الفرد قيم الخصوبة — وتعمل الثقافة على غرس هذه القيمة وجعل الخصوبة جزءاً من حاجات الفرد الشخصية . وفى الوقت نفسه لا تهتم الثقافة

---

(١) Mountjoy, op. cit., pp. 42-43

كثيراً بجعل الفرد يهتم بحياته الخاصة ويتجنب الموت ، فالموت أمر شخصى ولا تحتاج الكائنات الإنسانية إلى الكثير من التنشئة الاجتماعية لكى تتجنبه ، بينما الالتزام بإنجاب أشخاص آخرين يحتاج إلى القيام بالكثير من الالتزامات الأخرى ومن ثم يتطلب تعزيزاً وتأكيداً اجتماعياً كبيراً .

وهذا الاهتمام ضرورى لبقاء واستمرار المجتمعات التى لم تتقدم كثيراً فى مجال التصنيع والتى تتميز بوجود نسبة الوفيات المرتفعة بسبب الأوبئة والمجاعات والحروب . فلا بد من وجود أفراد جدد يحلون محل هؤلاء الذين يموتون . فقيم الخصوبة العالية — إذن — هى توافق يقوم به المجتمع لمواجهة نسبة الوفيات المرتفة . وقد ترسبت هذه القيم وأصبحت ثابتة بمرور السنين . ولما كان كل فرد يؤيد تأييداً قوياً قيم الخصوبة المرتفعة والتى تشبع مجموعة من حاجاته الشخصية ، لذلك من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يأخذ المجتمع على نحو سريع ببعض وسائل منع الحمل عند ما تقل نسبة الوفيات فجأة ويبدأ عدد السكان فى الازدياد بسرعة ، وتكون هذه الزيادة أكبر من سرعة زيادة الكفاية الإنتاجية .

وإن تفاعل هذه العوامل هو الذى يوجد مشكلة انفجار السكان فى العالم . إذ يمكن تصنيف المجتمعات فى الوقت الحاضر إلى مجتمعات حيث نسبة المواليد أكثر ارتفاعاً من نسبة الوفيات ، ومجتمعات حيث نسبة المواليد مرتفعة وفى الوقت نفسه نسبة الوفيات منخفضة بسبب تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة .

وينشأ هذا الموقف عن الاختلاف بين أنواع الإجراءات المطلوبة لتخفيض نسبة الوفيات فى مقابل تلك الإجراءات التى تتطلب تخفيض نسب المواليد . فمن أجل تخفيض نسب الوفيات لا يتطلب قادة المجتمع سوى قدرا يسيرا من التعاون من جانب مجموع السكان . إذ يمكن إدخال المياه النقية ، وإنشاء نظام للمجارى دون الحاجة إلى موافقة السكان ، كما يمكن القضاء على بعوض

الملاريا باستخدام بعض المواد الكيماوية دون أية مساعدة من جانب الأفراد ، ومن ثم لا يتطلب تخفيض نسبة الوفيات أن يتعلم السكان عادات جديدة أو أن يتعاونوا كثيراً فى هذا المجال . وحتى إذا كان التعاون أمراً ضرورياً لنجاح مثل هذه المشروعات ، فإنه ليس من الصعب تحقيق ذلك التعاون ، خاصة وأنه من السهل إقناع الناس بإمكان إنقاذ حياتهم بالاعتماد على الطب والعلم وحدهما . وذلك لأن كل فرد فى المجتمع يرغب فى إنقاذ حياته وفى التمتع بالصحة والعافية ولكن تخفيض نسب المواليد من ناحية أخرى يتطلب تغييراً فى نظام الأسرة ، وفى أهداف الفرد لأن الحمل مسألة شخصية تماماً .

وحيث إن التنشئة الاجتماعية للأفراد تؤكد أهمية الخصوبة ؛ فإن محاولة تخفيض نسب المواليد تتطلب تغييراً فى اتجاهات وعادات وقيم الأفراد التى تشكل أدوارهم فى الأسرة ؛ غير أن هذا التغيير وفقاً لخطة مقصودة يكتنفه الكثير من العقبات ، ولعل أهمها أن استخدام وسائل منع الحمل ، يكلف الكثير من الأموال ويتطلب الكثير من النظام . وفضلا عن ذلك كان رجال الدين فى اليابان والهند والبلاد الإسلامية والمسيحية يهاجمون استخدام وسائل منع الحمل، وفى الهند يؤدى الابن شعائر معينة عند وفاة أبيه حتى يكون الأب قادراً على اتخاذ صورة جديدة فى حياة تالية . كما يؤكد الصينيون الرابطة القوية التى لا تنفصم بين الأموات والأحياء ، مما يجعل الأفراد يتمسكون بقيم الخصوبة العالية نسبياً . ولكن بدأ رجال الدين فى اليابان والهند والبلاد الإسلامية يؤكدون أن دياناتهم وشعائرهم لا تمانع فى استخدام وسائل منع الحمل[1] .

إن استخدام وسائل منع الحمل فى مجتمع من المجتمعات النامية قد لا يكون له إلا أثر ضئيل على المجموع الكلى لنسب الخصوبة فى هذا المجتمع حيث لا تستخدم النساء وسائل منع الحمل إلا بعد أن ينجبن عدداً كبيراً من

---

(1) Warner, Damocracy in Jonesville, op.cit., pp. 111-112.

الأطفال . ولكن مع ازدياد انتشار تلك الوسائل تبدأ جماعات المهنيين ورجال الأعمال والمديرين بتحديد النسل، وهذا ما حدث فى البلاد الغربية فى الماضى ، وبالتالى تصبح العلاقة عكسية بين الخصوبة ومؤشرات المركز الاجتماعى الاقتصادى سواء إذا كان الاعتقاد بأن الحراك الاجتماعى هو العامل الذى يؤدى إلى تكوين الاتجاه عند الفرد نحو تحديدالأسرة، أو إذا كان الاعتقاد بأن جماعات الصفوة هى التى تتقبل أكثر من غيرها الأفكار والآراء الغربية . غير أنه مع مرور الأيام سيقل التفاضل فى الخصوبة ؛ لأنه عند ما يزداد استخدام وسائل تحديد النسل ويصبح معظم الحمل اختياريًّا قد تصير العلاقة بين الدخل وحجم الأسرة ، علاقة إيجابية[1] .

(ب) تركيب السكان :

يؤدى ثبات نسب الخصوبة والوفاة إلى أن يكون التركيب العمرى للسكان هرميًّا لكن عدم ثبات نسب المواليد والوفيات يغير من التركيب العمرى والجنسى للسكان .

والأسباب التى تؤدى إلى انخفاض الوفيات لا تؤثر بدرجات متساوية فى سن الوفاة لكل فئات الأعمار التى يتألف منها المجتمع ، لقد انخفضت نسبة الوفاة لهؤلاء الذين هم فوق الخمسين من عمرهم فى أعظم البلاد تقدماً . ولكن حيث تكون الخدمات الصحية ضئيلة للغاية ؛ فإن تحسين هذه الخدمات يؤدى — بصفة خاصة — إلى انخفاض نسب وفيات الأطفال . ويؤثر هذا فى انخفاض متوسط عمر الإنسان المتوقع عند ولادته ، وبالتالى إلى انخفاض متوسط عمر السكان بصفة عامة ، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد الأطفال من ناحية وإلى بقاء الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تؤدى إلى ارتفاع نسب الوفاة من ناحية أخرى ويؤثر انخفاض متوسط عمر السكان إلى تغيير نسب فئات الأعمار التى يتكون منها المجتمع .

(1) Moore, op. ctit., p. 74.

ويظهر التغير فى التركيب العمرى لأفراد المجتمع على أنه تغير فى نسبة السكان العائلين إلى السكان المعولين . وتكون نسبة السكان المعولين من كبار السن (أى الذين فوق الخامسة والستين من عمرهم) فى البلاد المتقدمة أكبر من نسبتهم فى البلاد النامية إذ تبلغ نسبتهم فى الولايات المتحدة ٨,١٨ ٪ وفى المملكة المتحدة ١٠,٨٣ ٪ وفى اليابان ٤,٩٤٪ ؛ أما فى الجمهورية العربية المتحدة والصين والهند والبرازيل فهى تتراوح بين ٣,٤٨٪ و ٢,٤٥٪ (الجدول/١). ومن ناحية أخرى نسبة الأطفال فى معظم البلاد المتقدمة أقل من نسبتهم فى البلاد النامية ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة المواليد فى البلاد الأولى وارتفاعها فى البلاد النامية، وتبلغ نسبة المعولين من الأطفال فى الولايات المتحدة ١٧,١٦ ٪ وفى المملكة المتحدة ٢٢,٦٣ ٪ وفى اليابان ٣٥,٤٤ ٪ أما فى الجمهورية العربية المتحدة والصين والهند والبرازيل فتتراوح بين ٤٢,٧٦ ٪ و ٤١,٨٦ ٪ وهى بالنسبة للكويت ،وهو مجتمع يختلف عن غيره من المجتمعات النامية الذى يتميز بالهجرة المتزايدة إليه ، فهو منطقة جاذبة للسكان، وبرغم ذلك يكون الأطفال جزءاً كبيراً من السكان (٣٨ ٪) . وارتفاع نسبة المعولين من الأطفال تقضى على ما تتمتع به هذه البلاد من انخفاض نسبة المعولين كبار السن وما يحتاجون إليه من خدمات مختلفة .

أما عند المقارنة بين هذه البلاد تبعاً لنسبة السكان العائلين (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ — ٦٤ سنة) إلى السكان المعولين يتضح أن هذه النسبة كبيرة فى البلاد المتقدمة وضئيلة فى البلاد النامية ؛ ففى الولايات المتحدة ٦٤,٦٦ ٪ وفى المملكة المتحدة ٦٦,٥٤ ٪ أما فى الجمهورية العربية المتحدة والصين والهند والبرازيل فهى على التوالى ٥٣,٦٧ ٪ ، ٥٥,٣٠ ٪ ، ٥٦,٨٧ ٪ و ٥٥,٦٩ ٪ . بينما يختلف الحال قليلا بالنسبة للكويت إذ تبلغ النسبة ٦٠,٣٪ وهى قريبة من البلاد المتقدمة ؛ ويرجع ذلك إلى الهجرة لأن القادرين على الهجرة وتحمل مشـــاق الاغتراب هم من تقع أعمارهم بصفة خاصة بين

(1) Ibid., p. 75

٤٤,١٥ سنة وهم يكونون فى الكويت ٥,٢٧٪ من جملة السكان . ويترتب على عدم التوازن بين نسبة السكان العائلين إلى السكان المعولين فى البلاد النامية عدة نتائج ؛ منها أن الفئات المنتجة من السكان تتحمل أعباء كثيرة فى إعالة الفئات غير المنتجة من السكان خاصة وأن الإنتاجية منخفضة . وإلى جانب ذلك فإن الجهود التى يجب أن تبذل لتوفير الخدمات التعليمية للأطفال تتطلب مشقة وعناء خاصة وأن هذه الخدمات ضئيلة . ولا شك أن ازدياد عدد الأطفال يؤدى إلى ازدياد الطلب على كل أنواع السلع والخدمات إذا كانت وسائل الشراء متوافرة . وبالمثل إذا استمر الأطفال فى الوجود حتى سن الرشد فسيصبحون جزءاً من قوة العمل الفعالة المنتجة إذا كانت العمالة الحقيقية متوافرة . وبذلك يمكن إدراك أن ازدياد حجم السكان شىء مقبول من الناحية الاقتصادية فى الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، ولكنه فى نفس الوقت شىء غير مقبول فى المناطق النامية أو المتخلفة .

حـ — الهجرة :

تؤثر أنماط الهجرة تأثيراً واضحاً على التركيب العمرى والجنسى للسكان ؛ إذ يستجيب العمال لفرص العمل التى يتيحها نشاط اقتصادى معين فيهاجرون من مكان لآخر سعياً وراء الرزق .. ولكن عند إقامة مشروع جديد قد لا يكون من السهل الحصول على ما يحتاج إليه من عمال ، حتى إنه فى إفريقية بصفة خاصة — ارتبط استخدام العمال فى المصانع أو المزارع التجارية بإجراءات إلزامية مباشرة مثل دفع الضرائب نقداً ، والمواطن الأفريقى لا يستطيع دفع مثل هذه الضرائب إلا إذا حصل على عمل فى المصنع أو المزرعة التجارية .

وعلى أية حال يمكن تقسيم الهجرة الناشئة عن تباين فرص العمل فى البلدان المختلفة سواء أكانت هذه الفرص حقيقية أو متوهمة — إلى ثلاثة أنواع هى الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة ثم الهجرة التى تحدث بناء على أمر من السلطات الإدارية[1] .

---

(1) Ibid., p. 75.

جدول رقم / ١

المقارنة بين عدد من البلاد تبعاً لنسبة السكان العائلين إلى السكان المعولين عام

الدول	فئات السن			
	٠ــ١٤	١٥ــ٤٤	٤٥ــ٦٤	٦٥ فأكثر
الجمهورية العربية المتحدة	٤٢,٧٦	٤٠,٤٧	١٣,٢٩	٣,٤٨
الصين	٤٢,٢٢	٤٤,٦٨	١٠,٦٢	٢,٤٨
الهند	٤٠,٧٢	٤٤,٩٣	١١,٩٤	٢,٤١
البرازيل	٤١,٨٦	٤٤,٩٦	١٠,٧٣	٢,٤٥
الكويت	٣٨	٥٢, ٧	٧, ٦	١, ٧
اليابان	٣٥,٤٤	٤٤,٦٦	١٤,٩٦	٤,٩٤
المملكة المتحدة	٢٢,٦٣	٤٢,٦٦	٢٣,٨٨	١٠,٨٣
الولايات المتحدة	١٧,١٦	٤٤,٤٦	٢٠,٢٠	٨,١٨

المصدر : ١ ــ زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية ، رياسة الجمهورية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء نوفمبر ١٩٦٦ ــ ص ٢٢ .

ملحوظة : البيانات ليست بهذه الصورة . ولكنها كانت موضحة تفصيلا بالنسبة للذكور والإناث وكل فئة من فئات العمر . وقد فضلنا أن نوضح جملة الذكور والإناث معاً فى هذا الجدول .

٢ ــ المجموعة الإحصائية السنوية منشورات مجلس التخطيط ــ ١٩٦٦ ــ ص ٣ .

ملحوظة : البيانات الأصلية ليست بهذه الصورة وإنما اعتمدنا عليها فقط فى تركيب هذا الجدول تسهيلا للمقارنة .

وتكون الهجرة المؤقتة للعمال حجماً أساسيًّا فى حركة انتقال السكان من مكان إلى مكان فى أجزاء مختلفة من العالم . وهذه الهجرة هى أسلوب يربط بين نظم الإنتاج المختلفة كأن ينتقل العمال الذين يعملون بزراعة المعيشة إلى العمل فى بعض مشروعات الزراعة التجارية ، لأن الهجرة الموسمية للعمال تحدث غالباً بسبب ازدياد الطلب على القوى العاملة التى تحتاجها أشكال مختلفة من الزراعة التجارية ، إذ يقوم المزارعون التجاريون فى أفريقيا باستخدام المواطنين الذين يزاولون نشاطهم فى الاقتصاديات القبلية خلال المواسم الزراعية ، كما يعمل العمال فى مزارع الشاى بالهند عند ما يزداد طلبهم على النقود ، وتشتد حاجتهم إليه ؛ ثم إن العمال الموسميين الإيطاليين الذين يشتغلون بالزراعة فى الأرجنتين يستفيدون من اختلاف المواسم الزراعية فى شمال وجنوب خط الاستواء .

كذلك لا يقتصر نظام الهجرة العمالية فى إفريقيا على الربط بين زراعة المعيشة والزراعة التجارية ، وإنما يربط أيضاً النوع الأول من الزراعة مع الطلب على العمال غير المهرة الذين يحتاج إليهم العمل فى المناجم والمصانع والمنازل حيث لا يتوافر العدد الكافى من العمال فى المدن أو المراكز الصناعية ، وقد نشأ ذلك لأن تنمية القوى العاملة كانت دائماً عملية بطيئة أو غير موجودة كما لم تقم السلطات الرسمية بتشجيعها فى بعض المناطق . ولكن فى الوقت الحاضر تزداد تدريجيًّا الجهود التى تبذلها الحكومات الوطنية لإعداد وتدريب السكان الوطنيين غير القبليين الذين يعتمدون على التجارة والصناعة فى حياتهم اعتماداً كليًّا . ويعتبر نظام الهجرة العمالية فى إفريقيا نظاماً انتقاليًّا ؛ لأن الاقتصاد الذى يعتمد على المقايضة يتلاشى تدريجيًّا بسبب زيادة النقود فى أيدى السكان وزيادة التبادل النقدى بينهم ، ولأن العمال الوطنيين لن يكتفوا دائماً بمراكزهم الاجتماعية المنخفضة ودخولهم الضئيلة ، فهم يسعون إلى رفع مراكزهم الاجتماعية وتحسين دخولهم لإمكان تحقيق آمالهم وإشباع حاجاتهم .

وتكون الهجرة الاختيارية الدائمة جزءاً يسيراً من حركة انتقال السكان من مكان إلى مكان ومع ذلك فلها أهمية حيوية . ويظهر هذا النوع من الهجرة فى انتقال الجماعات التى تعمل فى صناعة البناء والتشييد من مكان لآخر ،وقد يكون لهذه الجماعة أو قد لا يكون لها موطن أصلى ولكنها تعمل — فى أغلب الأحوال — فى أعمال لا تستمر إلا فترة وجيزة ، ولو أن وجود هذه الجماعات المهاجرة من خصائص النظام الاقتصادى المتقدم إلا أنها موجودة أيضاً فى المناطق النامية . وتقيم هذه الجماعات من الفنيين فى مكان معين حتى ينتهى المشروع أو حتى يقوم السكان المحليون باستكماله . وذلك كما حدث فى مشروع السد العالى فى مصر فقد هاجر آلاف العمال والفنيين إلى منطقة العمل وعند انتهاء بناء المشروع لم يستقر فى منطقة السد للعالى إلا عدد من العمال والفنيين يكفل تشغيل المشروع .

ويتمثل كثير من الهجرة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية فى انتقال العمال وأسرهم انتقالا تلقائيًا إلى أماكن تتوافر فيها فرص اقتصادية أفضل ، مع عدم رغبتهم فى العودة إلى موطنهم الأصلى على الأقل فى المدى القصير ، وقد لا يعودون إليه أبداً . وتؤدى هذه الهجرة الاختيارية الدائمة إلى نمو المدن سريعاً . ولما كانت الإحصائيات قليلة حول حركة الهجرة الداخلية فى كل مكان ، فلا سبيل إلى معرفة هذه الهجرة إلا بالاستعانة بنسب نمو المناطق الحضرية . وإذا أخذنا الجمهورية العربية المتحدة كمثال ، يتبين أن نسبة السكان الحضريين تزداد باستمرار ، ففى تعداد ١٩٠٧ كان السكان الحضريون ١٩ ٪ من جملة عدد السكان أما فى عام ١٩٦٦ فقد أصبحوا ٤٠ ٪ (الجدول رقم /٢) ولا شك أن هذه الظاهرة ترجع إلى الهجرة الداخلية إلى حد كبير .

جدول / ٢

التوزيع النسبى لسكان الريف والحضر

فى

التعدادات السبعة الأخيرة

السنة	نسبة الحضريين	نسبة الريفيين
١٩٠٧	١٩	٨١
١٩١٧	٢١	٧٩
١٩٢٧	٢٦	٧٤
١٩٣٧	٢٨	٧٢
١٩٤٧	٢٣	٦٧
١٩٦٠	٣٧	٦٣
١٩٦٦	٤٠	٦٠

المصدر : زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة وتحدياتها للتمنية . المرجع السابق ص ١١٥ .

ملحوظة : البيانات فى المصدر ليست بهذه الصورة .

وتؤثر الهجرة تأثيراً واضحاً فى التركيب الجنسى والعمرى للمجتمع ، فالشبان عادة أكثر انتقالا من غيرهم لأنهم لا يملكون شيئاً من الثروة تقريباً ولأن الروابط التى تربطهم بالمجتمع ضئيلة . وقد تبين من الإحصائيات أن الهجرة تكون أكثر ما يمكن فى فئة العمر (٢٠—٤٩) . فعند دراسة إحصائيات الهجرة الداخلية فى مصر تبين أن المهاجرين من هذه الفئة يبلغون ١٨٨,٠٠٠ نسمة أى بنسبة ٤٩,٣٪ كذلك عند فحص إحصائيات الهجرة إلى الكويت يتبين أن المهاجرين الذين تقع أعمارهم فى هذه الفئة يبلغون ١١٦,٥٩٤ نسمة من جملة المهاجرين وقدرهم ١٧٣,٧٤٤ نسمة أى بنسبة ٦٣,٦٪ (الجدول رقم/٣) . كذلك يتضح أن الرجال أكثر انتقالا من النساء فى مصر يبلغ عدد النساء المهاجرات

من الريف إلى الحضر ٣٧٠,٠٠٠ من جملة المهاجرين وعددهم ٧٥١,٠٠٠ أى بنسبة ٤٩٪، أما إذا فحصنا تكوين السكان غير الكويتيين نجد أن عدد الإناث ٧٣,٥٣٦ من جملة السكان وقدرهم ٢٤٧,٢٨٠ أى بنسبة ٢٩,٧ ٪ (الجدول رقم /٤) .

جدول رقم /٣

صافى الهجرة من الريف إلى الحضر

حسب النوع وفئات السن الرئيسية

السن	ذكور	إناث	الجملة
أقل من ٢٠ سنة	+ ١٨٤	+ ٢١٨	+ ٤٠٢
٢٠ – ٤٩ »	+ ١٨٨	+ ١٤٨	+ ٣٣٦
٥٠ فأكثر	+ ٩	+ ٤	+ ١٣
الجملة	+ ٣٨١	+ ٣٧٠	+ ٧٥١

المصدر : زيادة السكان فى الجمهورية العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية . المرجع السابق ص ١٣٨ .

ملحوظة : البيانات فى المصدر ليست بهذه الصورة .

أما فى أفريقيا جنوب الصحراء فيزداد عدد الشبان الذكور فى المناجم وبعض المراكز الصناعية ، إذ أن معظم الوافدين إلى مراكز الصناعة والتعدين هم من الذكور البالغين غير المتزوجين ، كما أن نسبة كبيرة من الوافدين المتزوجين يأتون أول الأمر على الأقل وحدهم دون أن يصطحبوا معهم زوجاتهم ويؤدى ذلك دائماً إلى اختلاف التناسب الطبيعى بين الذكور والإناث فى تلك المراكز والمدن . ففى جنجا مثلا تدل الإحصائيات على أن ٧ من كل ١٠ من السكان هم من الذكور البالغين وهى نسبة تفوق النسب العادية بكثير وأن ٦ من كل ١٠ من السكان تتراوح أعمارهم

بين ٢٠ و ٤٥ سنة وهى الفترة التى يكون الفرد فيها قادراً على العمل وعلى تحمل متاعب الهجرة والاغتراب . وإذا كان عدم التناسب كبيراً بين عدد الذكور وعدد الإناث فإنه يخلق مشاكل فى العلاقات الزواجية والأسرية كما يخلق مشاكل فى أنماط السكن والإقامة والخدمات وغير ذلك . وهذا كله يعتبر من السمات والملامح الرئيسية التى تميز هذا النوع من المجتمعات الجديدة التى تصبح مناطق جاذبة للسكان وللأيدى العاملة نتيجة لتغير نمط الحياة الاقتصادية فيها وتوفر فرص جديدة للعمل بها[١] .

جدول / ٤

السكان غير الكويتيين

حسب نوع وفئات السن

السن	ذكور	إناث	الجملة
أقل من ٢٠	٤٩٩٣٩	٣٨٨٩٩	٨٨٨٣٨
٢٠ — ٤٩	١١٦٥٩٤	٣١٤٠٥	١٤٧٩٩٩
٥٠ فأكثر	٦٩٣٤	٣٢١٩	١٠١٥٣
غير مبين	٢٧٧	١٣	٢٩٠
الجملة	١٧٣٧٤٤	٧٣٥٣٦	٢٤٧٢٨٠

المصدر : المجموعة الإحصائية السنوية . المرجع السابق —ص ٣٠ .

ملحوظة : البيانات فى المصدر ليست بهذه الصورة .

كذلك تؤثر الهجرة فى نسبة المتزوجين فى المجتمع بسبب أن الذين يهاجرون هم من الرجال العزاب ففى جنجا كان نصف عدد السكان جميعاً

(١) دكتور أحمد أبو زيد . التصنيع والتغير الاجتماعى فى أفريقيا .
المحاضرات العامة لجامعة إسكندرية العام ٦٣/١٩٦٤ — مطبعة جامعة إسكندرية ١٩٦٤ — ص ١٣ .

من الشبان غير المتزوجين ويتضح ذلك أيضاً عند المقارنة بين مصر والكويت فنسبة الذين لم يتزوجوا فى مصر ١٧,٩ ٪ وفى الكويت ٣٢,٤ ٪ ، كما أن نسبة الذكور غير المتزوجين فى مصر ٢٤,٣ ٪ وفى الكويت ٤٠,٤ ٪ ، وأن نسبة الإناث غير المتزوجات فى مصر ١٢,١ ٪ وفى الكويت ١٥,٨ ٪ . وتتضح حقيقة أخرى بالنسبة للكويت عند التمييز بين الكويتيين وغير الكويتيين فعدد الذكور غير المتزوجين من غير الكويتيين يفوق كثيراً عدد الكويتيين الذكور غير المتزوجين على أساس أن غير الكويتى غريب مهاجر لم يستقر اقتصادياً بعد .

أما النوع الثالث من الهجرة العمالية فهو الهجرة الإدارية إذ تقوم الحكومة فى البلاد ذات الاقتصاد المخطط بتنسيق الانتقالات الإدارية ؛ ولو أن هذه الهجرة ضئيلة من ناحية العدد لكنها كبيرة من ناحية الأهمية . ومن أهم أسباب هذا النوع من الهجرة غير الاختيارية إنشاء المصانع الجديدة أو عدم كفاية عدد العمال المحليين . وفى الاقتصاد الموجه ينتقل كل من العمال والمديرين لإنشاء مؤسسات جديدة لاستغلال الأراضى الزراعية البكر مثل مشروعات مديرية التحرير ومنطقة أبيس . كما هاجر إلى شرق الاتحاد السوفيتى أعداد كبيرة من السكان لإقامة المراكز الصناعية الضخمة .

(د) التحضر [١] :

ولو أن التحضر يرتبط بالتصنيع فى كثير من النواحى إلا أنهما متغيران مستقلان عن بعضهما . فى بعض البلاد سار التصنيع مع التحضر جنباً

---

(١) التحضر Unbanization مفهوم ديناميكى أما الحضرية Wrbanity ففهوم استاتيكى . أى أن مفهوم التحضر يشير إلى عملية تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية . وتؤثر هذه العملية تأثيراً قوياً فى التركيب الاقتصادى للسكان ، إذ ينخفض عدد السكان الريفيين ويزداد عدد السكان الحضريين . أى يقل عدد الأفراد الذين =

إلى جنب وتطورا معاً ، وفى بعض البلاد الأخرى ما زال التحضر والتصنيع يتطوران وينموان معاً وقد يزداد نمو أحدهما عن نمو الآخر ، ومن ناحية أخرى قد يوجد التحضر فى بعض البلاد دون أن يوجد التصنيع كما كان الحال فى الصين مثلا إذ ظهرت المدن الكبيرة دون أن تقوم فيها أية صناعة . كذلك قد يوجد التصنيع دون أن توجد درجة عالية من التحضر . ومن ثم يتميز التصنيع عن التحضر ولا يمكن استخدام أحد المصطلحين محل الآخر .

ولا يوجد معامل ارتباط حتمى بين التصنيع والتحضر ، ولو أنهما يحدثان كثيراً فى آن واحد . ويوجد الكثير من الشواهد والأدلة عن وجود معامل ارتباط مباشر بين تطور التحضر وتطور التصنيع ، حتى قد يبدو أن أحدهما سبب للآخر ، رغم أنه لا يوجد غالباً تلازم واتفاق بين التصنيع والتحضر إلا أن العلاقة السببية بينهما ليست واضحة تماماً . إن العلاقة بين التحضر والتصنيع علاقة غير واضحة نوعاً ما ، لأن بعض خصائص التصنيع مثل تقسيم العمل الدقيق قد توجد فى كل البلاد غير الصناعية نسبياً . وقد لا يكون من السهل وجود نظام لتقسيم العمل أكثر تفصيلا وتركيزاً وشمولا من ذلك النظام الذى يتطلبه نظام الطوائف الذى استمر فى الوجود عدة آلاف من السنين دون أن توجد معه أية درجـــة هامة من التحضر والتصنيع[1] .

= يشتغلون بالمهن الزراعية ويزداد عدد الذين يشتغلون بالمهن غير الزراعية . كما أن التحضر شىء أكثر من انتقال الناس من الريف إلى المدينة ، ومن العمل المرتبط بالأرض إلى أنماط الأعمال والمهن الحضرية . لأن مجرد انتقال الإنسان إلى المدينة لا يجعله متحضراً . إذ يتضمن التحضر تغيرات أساسية فى تفكير وسلوك الناس وقيمهم الاجتماعية كما يتضمن تغييرات فى الاتجاهات نحو العمل ، ويتطلب تقسيماً جديداً للعمل وهو تقسيم يتغير على الدوام .

(1) Gerald Breese, Urbanization in Newly Deueloping Countries, Prentice Hall, Englewood Chiffs, N. J., 1965, pp. 51-52.

وبسبب الصعوبات التى نواجهها عند إقامة علاقة وثيقة أو سببية بين التصنيع والتحضر نستطيع تأكيد عدم وجود معامل ارتباط حتمى بينهما ولو أنهما يحدثان فى كثير من الأحيان فى آن واحد أو على الأقل يوجد قدر ضئيل من التصنيع عند ما توجد تجمعات حضرية ، كما توجد الأدلة والبيانات على تأثير التصنيع فى كثير من نواحى التحضر . ويبدو أن التصنيع يؤثر تأثيراً هامًّا للغاية ليس فى نسبة نمو المناطق الحضرية فحسب بل وأيضاً فى نمط النمو الحضرى وفى مستوى التنمية الاقتصادية فى المجتمعات الحضرية[١] .

إن الخصائص التى تمتاز بها التجمعات الحضرية من الروابط التى تربط بين الصناعة والمدن . إذ يمتاز سكان المدن بارتفاع مستوى التعليم وتنوع المهارات والمهن، الأمر الذى يشجع رجال الصناعة على إقامة مصانعهم فى المدن ، ولا يشجعهم على إقامتها فى القرى فضلا عن الخدمات الأخرى المتوافرة فى المدن التى تحتاج إليها الصناعة والتى يحتاج إليها السكان أيضاً . كما ترجع الرابطة القوية بين الصناعة والمدينة إلى أن الخصائص الاجتماعية للمصنع الصغير تشبه الخصائص الاجتماعية للمدينة ، أكثر مما تشبه الخصائص الاجتماعية للقرية[٢] فالمصنع يتميز بالتغاير لأنه يضم عدداً من الجماعات المتباينة من ناحية الخصائص والوظائف كذلك الحال بالنسبة للمدينة بينما تتصف القرية بالتجانس[٣] لأنها تتكون من عدد من الأفراد أو الجماعات التى تؤدى وظائف متشابهة .

وازداد عدد سكان المناطق الحضرية فى البلاد النامية زيادة كبيرة بحيث لا تتناسب هذه الزيادة مع التوسع فى فرص العمل والتوسع فى الخدمات العامة

---

(١) Ibid., p. 52.

(٢) Moore, op. cit., p. 81

(٣) وفى الواقع أن سكان المجتمع الريفى أكثر تجانساً من ناحية السلالة والسمات النفسية الاجتماعية . أما سكان المجتمع الحضرى فهم أكثر تغايراً من ناحية الخصائص النفسية الاجتماعية أى من ناحية اللغة والمعتقدات والآراء وقواعد العرف وأنماط السلوك وغير ذلك .

الحضرية وقد ترتب على ذلك وجود البطالة بصورها المتعددة ، إلى جانب وجود الأحياء المتخلفة التى يقيم فيها هؤلاء العاطلون وغيرهم من العمال الذين يحصلون على أجور ضئيلة والتى لا تتوافر فيها الشروط الصحية المناسبة للإنسان . ومن ثم أصبحت حياة هؤلاء المهاجرين الريفيين أكثر بؤساً من حياة القرويين . ولكن البؤس الموجود فى المدينة أمر مؤقت يزول مع الزمن ومع توفير مزيد من الخدمات ومزيد من فرص العمل . . وترجع هذه الهجرة من ناحية إلى آمال الريفيين فى الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتوافرة فى المدينة بسبب زيادة عدد السكان من ناحية وعدم زيادة الرقعة الزراعية ، وتخلف الأساليب المستخدمة فى الزراعة من ناحية أخرى ، فضلا على أن العائد من العمليات الزراعية ليس كبيراً ، غير أن توفير الخدمات فى المدينة من تخطيط الشوارع وإنشاء المساكن وتزويدها بالمياه النقية والإضاءة يستنفد كثيراً من الموارد بدلا من استثمارها فى الإنتاج لتوفير فرص العمل . كما أن وجود البطالة فى المدينة سواء أكانت بطالة حقيقية أم مقنعة تؤدى بالحكومة إلى الإسراع فى إدخال عملية التصنيع ، بأقصى سرعة ممكنة لتوفير فرص العمل لعدد كبير من الأفراد الذين يفدون إلى المدن الكبيرة . فالتحضر الزائد يؤدى إلى إنشاء المصانع نظراً لوجود التجمعات السكانية بدلا من أن يكون إنشاء المصانع هو الذى يؤدى إلى تكوين التجمعات السكانية . فزيادة التحضر على التصنيع هى التى تدفع الحكومة إلى توفير فرص العمل لكل الأشخاص الذين يفدون إلى المناطق الحضرية . وهذا فى الحقيقة هو الذى يؤدى بدوره إلى التحضر الزائد . ولهذه الأسباب حاولت بعض البلاد الحد من تدفق الريفيين إلى المدن بإنشاء المصانع فى مناطق جغرافية متعددة . فاهتمت بتنمية القرية كما هو الحال فى الهند ومصر . وقد أخرت هذه المحاولات من هرب الريفيين من قراهم ولكنها لم تقض على هذه الهجرة تماماً .

والبلاد النامية — فى المراحل الأولى من التصنيع تهتم كثيراً بالصناعات

الاستهلاكية كما تهتم ببعض الصناعات الخفيفة . أما فى المراحل التالية فقد يتجه اهتمامها إلى بعض الصناعات الثقيلة إذا ما توافرت المواد الخام اللازمة ومصادر القوى المحركة . إن المسئولين عن تخطيط التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية يهتمون اهتماماً بالغاً بعملية التصنيع ذاتها . ولذلك يدرسون الخطوات التى سار فيها التصنيع فى البلاد الغربية — حتى يمكن الاستفادة من خبرات الأمم الغربية . ولكن لا يمكن أن يسير التصنيع فى البلاد النامية كما سار فى البلاد الغربية ، حيث إنه نشأ فى البلاد الأخيرة فى ظروف تختلف كل الاختلاف عن ظروف البلاد النامية . ومهما كان الأمر فإنه لا يمكن التهوين من قيمة التصنيع بالنسبة للتخطيط الاقتصادى فى أمة من الأمم ، وذلك لأن القادة المسئولين عن التخطيط يدركون أن السكان يتدفقون بأعداد كبيرة إلى المناطق الحضرية حتى لا يتناسب أعدادهم مع عدد الوظائف الموجودة ، وأنه لا يمكن مواجهة مثل هذه المشكلة إلا أن تسير عملية التصنيع بأسرع ما يمكن حتى تتوفر فرص العمل الكافية[1] .

ولكن تواجه التنمية الصناعية الكثير من الصعاب ، لأن الصناعة وبصفة خاصة الصناعات الثقيلة لا بدمن أن تعتمد على عدد من الصناعات الخفيفة وعلى عدد آخر من الخدمات المتخصصة . ثم إن القوى العاملة فى البلاد النامية ولو أنها تستجيب عادة استجابة سريعة للتدريب على المهن الصناعية إلا أن عملية التدريب تتطلب قدراً من الوقت ، وإلى جانب ذلك لا يمكن أن يصل التدريب إلى مستويات المهارة العالية ، وفضلا عن ذلك توجد مشاكل أخرى تواجه تدريب الإدارة الوسطى وهى التى تتولى مسئولية الإشراف المباشر على العمال فى المشروعات الصناعية .

ولا يوجد سوى عدد محدود من المدن يمكن أن تتم فيها عملية التصنيع

---

(1) Breese, op. cit., p, 52.

فى المراحل الأولى من التنمية الصناعية ، ولا شك أن المدن الكبيرة وحدها هى القادرة على ذلك حيث يوجد بها عدة صناعات ستكون قادرة على المشاركة فى تحمل التكاليف الباهظة لإقامة مصانع القوى المحركة وتوفير المياه ومصانع التخلص من فضلات المجارى وغير ذلك من المنافع الأخرى . كذلك يتوافر فى هذه المدن المهارات والخدمات المناسبة التى يجب تدبيرها لاستكمال الصناعات نفسها . ومما لا شك فيه أن هذه التسهيلات والخدمات ليست متوافرة فى القرى ثم إن التصنيع الذى يتم فى مثل هذه المواقع اللامركزية كثير النفقات بسبب ضرورة توفير كل من تكاليف إقامة الصناعة إلى جانب توفير الصناعات والخدمات الإضافية ، كما يجب أن يضاف إلى هذا تكاليف نقل السلع النهائية إلى المستهلكين فى المناطق الحضرية الكبيرة ، تلك المناطق التى تعتبر أكبر سوق للسلع الصناعية فى البلاد النامية . ويترتب على ذلك أن عدداً صغيراً من المدن — هى التى تسيطر على موارد التصنيع فى مراحله الأولى بالبلاد النامية .

والتحضر فى الوقت الحاضر يسبق التصنيع غالباً إلا فى بعض الحالات . إذ قد تنشأ مدن جديدة من أجل إقامة مصانع الحديد وما شابه ذلك من المؤسسات . ومن المشاكل الهامة التى تواجه البلاد النامية : هل يستطيع التصنيع — على أساس إيجاد فرص العمل — أن يلحق بالتحضر ؟ ومتى يستطيع ذلك ؟ ولذلك ينشغل المسئولون عن تخطيط التنمية الاقتصادية بتضييق الفجوة بين التصنيع والتحضر . وقد ازدادت أهمية هذه المسألة حتى إنها تكاد تسيطر على عملية توزيع الموارد فى المراحل الأولى من التنمية .

وقد تطورت المدن الكبيرة — فى كثير من البلاد — كمراكز ثقافية وإدارية حكومية وكقرى متضخمة تتكون من المزارعين وكمكان لإقامة ملاك الأراضى الزراعية وكمراكز تجارية . وقد يتركز كثير من النمو الاقتصادى فى المستقبل فى هذه المناطق الحضرية ، حيث يمكن توفير جماعات العمال والتسهيلات العامة المتعددة . ومن المتوقع فى المستقبل أن يستمر التحضر

بما فى ذلك قيام مراكز سكانية جديدة[١] .

ويؤدى الانفجار السكانى إلى التحضر ، لأن الزراعة لا تستطيع امتصاص القوى العاملة كلها خاصة إذا كانت الزراعة كثيفة . وفى أفريقيا كما فى أمريكا اللاتينية تتبع الأساليب التقليدية فى الزراعة ورعى الماشية على مساحات ضيقة من الأراضى . ومع زيادة عدد السكان تتدهور القدرة الإنتاجية للأراض ويؤدى هذا بالتالى إلى هجرة الريفيين . وهذه الهجرة هى السبب فى التحضر وسوف تستمر هذه الهجرة مهما بذلت الجهود لمنعها أو تأخيرها .

غير أن التحضر ليس حقيقة ديموجرافية وايكولوجية فحسب بل هى أيضاً أسلوب للحياة إذ تتحول بعض المناطق الريفية إلىمركبات متروبولية Metroplitan Complexes وتفقد الكثير من خصائصها الريفية بفضل وسائل الاتصال والانتقال السريعة . وبذلك تفقد هذه المناطق عزلتها واكتفاءها الذاتى ، وقد تصبح الاختلافات بين النظام الزراعى وبين النظام الصناعى التجارى فى أسلوب الحياة — صغيرة وطفيفة للغاية ويختفى الإنسان الريفى من الوجود . وعلى ذلك لا يمكن أن تستمر صفات الحياة الريفية إذا استمر التقدم الاقتصادى[٢] .

---

(1) Ibid., p. 54.

(2) Moore, "Industrialization and Social Change", in Hoselitz, op. cit., pp. 334-336.